جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

دور السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص: قانون أعمال

إعداد:

الطالبة عزيزو خديجة

إشراف:

د.طحطاح علال

لجنة المناقشة:

1) الأستاذ فلاح حميد.....رئيسا
2) الأستاذ طحطاح علال.....مشرفا و مقررا.
3) الأستاذة شاوش أسماء..... عضوا مناقشا.

الموسم الجامعي 2021/2020

شكر و عرفان

الشكر لله عز وجل و الحمد له على كرمه و توفيقه لي لانجاز هذه المذكرة و إتمامها.

أود أن أشكر الأستاذ الدكتور طحطاح علال من كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة جيلالي بونعامة باعتباره من أشرف على هذا العمل و تقديمه للملاحظات و النصائح طيلة فترة انجاز هذا العمل.

كما أوجه الشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على سعة صدرهم و صبرهم لقراءة و تقييم هذا العمل.

كما أود أن أشكر كل من شارك بشكل قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

الإهداء

يشرفني أن أهدي هذا العمل إلى:

- الوالـــدين الكـــريمين أطـــال الله فـــي عمرهمـــا مـــن أجـــل حبهمـــا و تشجيعهما الدائم.
- إلى إخوتي و أخواتي.
- إلى كل الأصدقاء.

و إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد و لو حتى بالكلمة الطيبة في انجاز هذا العمل.

مقدمـــــة

مقدمة

عرفت ظاهرة السياحة تطورا كبيرا خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أين أصبحت محل اهتمام العديد من دول العالم سواء المتطورة أو النامية منها التي جعلتها من بين صناعاتها في عملية التنمية الاقتصادية، و هذا نظرا لدورها الفعال في تحريك عجلة التنمية في مختلف القطاعات لهذه الدول، لاعتبارها قطاع متعدد الأوجه و متشعب مرتبط بأكثر من قطاع، و احتلالها مكانة هامة في جميع المجالات.

يعد قطاع السياحة من أحد أهم القطاعات الداعمة في تنمية الاقتصاد، و يلعب دورا مهما في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته الفعالة في الدخل القومي، و وسيلة لجلب العملة الصعبة، و كذا تحسين ميزان المدفوعات، و الحد من البطالة و توفير مناصب الشغل، أما بالنسبة للجانب الاجتماعي و الثقافي فهو يهدف إلى إبراز الجوانب الأثرية و الحضارية للبلاد، و يعتبر وسيلة للتواصل بين مختلف الثقافات، و تطوير المجتمعات السياحية و تحسين المستوى المعيشي للفرد، و المحافظة على الأماكن التاريخية و الأثرية و استغلالها في النشاط السياحي لاستقطاب أكبر قدر من السواح.

و في هذا السياق تعتبر الجزائر أحد أهم البلدان التي تزخر بمقومات طبيعية و تاريخية تؤهلها بأن تكون وجهة سياحية بامتياز، نظرا إلى لموقعها الجغرافي المتميز و المطل على البحر الأبيض المتوسط و احتوائها على معالم أثرية تدل على عراقة تاريخ الجزائر، و تمتلك مناطق سياحية متنوعة سواء بغاباتها و شواطئها، أو بصحرائها و التي تصنف من أجمل صحاري العالم إلى جانب الجبال و السهوب و غيرها.

حاولت الجزائر بعد استرجاع استقلالها النهوض بالقطاع السياحي بتفعيل دور النشاط السياحي في الجزائر، للمساهمة في النشاط الاقتصادي، في هذا الشأن قامت بمنح العديد من الامتيازات و التحفيزات لتشجيع و دعم الاستثمار في هذا القطاع.

فالاستثمار السياحي يعبر عن الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تندرج ضمن صناعة السياحة، فإذا كان الهدف من وراء الاستثمار بالنسبة لرجال الأعمال و المستثمرين يتمثل في تحقيق الربح، فإن غاية الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات تتمثل في تحقيق تنمية شاملة و مستدامة.

تكمن أهمية هذه الدراسة إلى اعتبار أن السياحة نشاط متميز في اقتصاد الدول، و هي آلية لجذب المشاريع الاستثمارية السياحية أجنبية كانت أم محلية، مما يترتب عنها آثار ايجابية، و تنشط مختلف القطاعات المرتبطة بها، لذا لهذه الدراسة أهمية كونها تعالج مشكلة إبراز دور القطاع السياحي و مساهمته في التنمية الاقتصادية.

و لأن أي موضوع و لو كانت أبعاده الظاهرة اقتصادية فلا بد من أن يؤطره قانون، ظهرت الأهمية القانونية التي نجدها خصوصا في دراسة مختلف الأطر القانونية المنظمة للسياحة بمختلف جوانبها.

و انطلاقا من هذه الأهمية انبثقت عدة دوافع لاختيار هذا الموضوع منها ما هو موضوعي و منها ما هو ذاتي.

تمثل الدافع الموضوعي منها في محاولة إبراز أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و معرفة أسباب تهميش و تدهور القطاع

السياحي في الجزائر رغم ما تملكه من مقومات تأهلها بأن تكون وجهة سياحة بامتياز،و محاولة اقتراح حلول و لو بشكل بسيط لمعالجة السلبيات المرتبطة بالقطاع السياحي.

أما الدوافع الذاتية تعلقت بحب السفر، و شغف الاطلاع و زيارة الأماكن التاريخية و الثقافية ما جذبني إلى اختيار موضوع متعلق بالسياحة.

إذن موضوع السياحة و دورها في التنمية يرتبط بعدة مسائل ذات أبعاد اقتصادية و قانونية على السواء ،و يثير أيضا مجموعة من الإشكاليات نجملها في إشكالية عامة مضمونها : **إلى أي مدى يمكن للسياحة أن تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني؟.**

و تندرج ضمن هذه الإشكالية العامة بعض الإشكاليات الفرعية تتمثل في:

- ما هو المقصود بالسياحة؟.

- ما هي المقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر؟.

- ما هي التشريعات المنظمة للنشاط السياحي؟.

- ما هي الآثار السياحية على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي؟.

- و ما هي الحلول اللازمة على الصعيدين الاقتصادي و القانوني التي من شأنها تفعيل دور السياحة في تطوير الاقتصاد الوطني؟.

و لمعالجة الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي للسياحة و الذي يتكون من مبحثين، المبحث الأول يتمثل في ماهية السياحة يتضمن مفهوم السياحة، بالإضافة إلى خصائصها و الأهمية التي تتمتع بها ، أما

المبحث الثاني فكان فحواه مضامين السياحة فتطرقنا فيه إلى الأنواع المختلفة للسياحة و مقوماتها و الدوافع التي تقوم بها، في حين خصص الفصل الثاني للنظام القانوني للسياحة و دوره في التنمية، و الذي قسم بدوره أيضا إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول الإطار التشريعي للاستثمار السياحي، أما المبحث الثاني فتضمن التعرض للآثار الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى الآثار الأخرى التي تنتج عن صناعة السياحة

و في إطار تجسيد هذه الخطة بتفاصيلها اعتمدنا المزج بين المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، بإعطاء وصف لظاهرة السياحة وسرد التعاريف التي تمس هذا الموضوع و تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع، كما استعنا بالمنهج التاريخي في عرض الموضوع.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للسياحة

الفصل الأول.

الإطار المفاهيمي للسياحة.

نشأت ظاهرة السياحة منذ القدم حيث شعر الإنسان بالحاجة إلى الراحة والترفيه، وبرغبته في اكتشاف مناطق مجاورة أو بعيدة عن محيطه الطبيعي، حيث كانت بسيطة وبدائيه ثم تطورت هذه الظاهرة أصبحت من الأنشطة المهمة للإنسان، تتعلق بحركاته وتنقلاته خارج مكان عيشه، حيث يقوم بها فردا أو جماعة بغرض الترفيه والاستجمام، أو بغرض لحضور المؤتمرات و المهرجانات، أو قضاء الإجازات للعلاج و الاستشفاء و لا يكون الغرض العمل أو الإقامة الدائمة.

فالسياحة تعد احد القطاعات الأكثر أهميه في العالم، ذات أبعاد اقتصاديه وثقافيه وسياسيه حيث تتسابق كل الدول لتستفيد من مزاياها وتجعلها من ضمن صناعاتها في عمليه التنمية الاقتصادية، و بالتالي أصبحت صناعة السياحة تتمتع بموقع مميز في اقتصاديات الدول لتصبح أهم صناعة عالمية.

وسوف يتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للسياحة و تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن ماهية السياحة، أما المبحث الثاني يتحدث حول مضامين السياحة.

المبحث الأول.

ماهية السياحة.

تعتبر السياحة من ضمن الحاجات النفسية للإنسان و التي أساسها الحاجة إلى الراحة و الترويج عن النفس، قد يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد للانتقال من مكان لآخر، و أصبحت السياحة في عصرنا الحاضر صناعة قائمة بذاتها من اكبر الصناعات في الاقتصاد العالمي باعتبارها مصدر للموارد المالية بالعملة الصعبة في كثير من الدول السياحية.

المطلب الأول: نشأة و تطور السياحة

لقد عرفت ظاهرة السياحة منذ القدم، إلا أن حركة انتقال الإنسان بدأت في الأصل بحثا عن الرزق، حيث لم تكن هناك حدود إقليمية أو حواجز، وكانت السياحة بسيطة وبدائية مستخدما الإنسان آنذاك وسائل النقل المتاحة والخاصة بكل حقبة زمنية، ولكن سرعان ما تحولت من مجرد عملية ترحال من مكان لآخر قصد توفير مستلزمات الحياة إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها الراحة و الترفيه والعمل، ثم إلى صناعة تساهم في دعم اقتصاديات الدول السياحية.

أما بالنسبة إلى النشاط السياحي في الجزائر ظهر منذ مدة طويلة و حتى أثناء الاحتلال و الجزائر محل اهتمام السياح و ذلك نظرا للموارد السياحية التي تخر بها.

الفرع الأول: التطور التاريخي للسياحة

و يمكن أن نميز أربعة مراحل أساسية مرت بها السياحة و هي كالتالي:

أولا: مرحلة العصور القديمة.

إن غريزة التنقل و الترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان من نشأته الأولى سعيا إلى الظروف المعيشية و من اجل حياة أفضل، فلم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر للإنسان احتياجاته الضرورية فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه ولم تكن هناك قوانين واعرف تحد أو تحكم تصرفاته والتزاماته سوى قوانين الطبيعة نفسها.[1]

أما أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في العصور القديمة فكانت ترتكز على عدة دوافع منها:

أ-الدافع التجاري: فبعد ظهور التجارة نتيجة لتطور مبدأ التخصص وتقسيم العمل، الذي أتاح للفرد إمكانية التخصص في إنتاج السلع معينة أو جزء من السلعة، وبذلك أصبح بإمكانه إنتاج كميات كبيرة من السلع الفائضة عن حاجته، ثم بدأ يقايض ذلك الفائض بسلع أخرى على أن ظهرت النقود فسهلت عمليه التبادل التجاري.

واعتبرت مدينه روما مركز التجارة في ذلك العصر، فمنها انتقلت القوافل إلى سائر أرجاء العالم فلسطين مرورا بآسيا الصغرى وبلاد فارس والهند، كما أنشا اليونانيون في ذات العصر مستعمرات على شواطئ البحر المتوسط، وكانت مدينة مارسيليا مركز للتجارة، أما الفينيقيون وهم شعب من التجار فكانوا يرحلون في كل الاتجاهات.[2]

---

[1]– ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص14.

[2]– خديجة الحاج مسعود، دور اقتصاديات السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2010،2011/03، ص 99.

ب- حـــب الاســـتطلاع: إن هـذا الـدافع يحـث الأفـراد إلـى القيـام بـرحلات طويلـة بغـرض التعـرف علـى عـادات وتقاليـد الشـعوب الأخـرى، وتعتبـر روايـات السـياح الأوائـل مثـل المـؤرخ الإغريقـي "هيـرودوت" مثـالا علـى ذلـك، التـي تمثـل أحيانـا البرهـان الوحيـد المتـوفر علـى قيـام دويـلات و مـدن عظيمـة، لأن طبيعـة الإنسـان هـي حـب المعرفـة والفضـول إلـى معرفـة عادات وتقاليد الشعوب الأخرى.

ج- الـــدافع الـــديني: دفـع هـذا الشـعور النـاس إلـى القيـام بـرحلات بعيـدة بغـرض زيـارة الأمـاكن المقدسـة، وبانتشـار المسـيحية فـي أرجـاء الإمبراطوريـة الرومانيـة ظهـرت حركـه السـفر الدينيـة إلـى القـدس وبيـت لحـم فـي فلسـطين، وكـذلك الحـال عنـد ظهـور الـدين الإسـلامي حيـث أصـبحت رحـلات الحجـيج لزيـارة الـديار المقدسـة فـي مكـة المكرمـة والمدينـة المنـورة والقـدس الشـريف مـن أهم حركات السفر لأسباب دينية ولا يزال الأمر مستمرا إلى يومنا هذا.[1]

ثانيا: مرحلة العصور الوسطى

بـدأت هـذه المرحلـة تأخـذ طـابع آخـر مـن حيـاة النـاس حيـث ظهـرت الزراعـة وبـدأ الإنسـان يهـتم بهـا ويعتمـد عليهـا فـي تـأمين قـوت يومـه، إلا أن المجتمـع فـي ذلـك الوقـت انقسـم إلـى قسـمين، الأول طبقـة الفقـراء والثـاني طبقـة الإقطـاعيين، الـذين تتـوفر الأمـوال والأراضـي عنـدهم، فلـم يعـد بحاجـه إلـى العمـل، ممـا زاد مـن وقـت الفـراغ لـديهم وسـمح لهـم بـان يجوبـوا الـبلاد ويتمتعوا بوقتهم.[2]

[1] – ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص15.

[2]– نائل موسى محمود سرحان، مبادئ السياحة، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص04.

كما تميزت هذه المرحلة بنشاط وتعدد الرحلات التي قام بها الأوروبيين والعرب، فقد اقتصر نشاط الرحلات السياحية في أوروبا في بداية هذه المرحلة على الرحلات ذات الطابع الديني، لتتجاوز فيما بعد حدود القارة الأوروبية لتصل إلى المناطق المقدسة في فلسطين إضافة إلى ذلك فقد انتعشت الرحلات الاستكشافية وتحديدا عام 1492م، كما قام بعض المستكشفين والمغامرين برحلات طويلة، ومن أشهرهم " ابن بطوطة"، والايطالي " ماركو بولو"، " وكريستوف كولومبس"، ومع نشاه الجامعات العريقة في أوروبا مثل جامعة " اكسفورد" في انجلترا، و جامعة " السربون" في فرنسا، أين أصبح السفر لأجل الدراسة والتعلم ظاهرة من ظواهر القرن السادس عشر.[1]

وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم، الذين كانوا يقومون برحلات لغرض العلم والدراسة التعرف على آراء الغير والنظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، كانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت مقتصرة على الطبقة الأرستقراطية لأن السفر يتطلب وقتا وتفرغا وأموال فائضة عن الحاجة.[2]

ثالثا: مرحلة العصر الحديث

شهدت هذه المرحلة اكتشافات جديدة أهمها اكتشاف استراليا عام 1605م و نيوزلندا للعام 1769م[3]، وقد عرفت هذه المرحلة بالرحلات الأوروبية إلى إفريقيا وتطور الآلة ووسائل المواصلات والاتصالات، و

[1]– عبد الجبار جبار، السياسات السياحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة،2009، ص 15.[1]

[2]– ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص 16.

[3]– خالد كواش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر، 2007،ص 16.

ظهـــور بعـــض القـــوانين المنظمـــة للنشـــاط الســـياحي نتيجـــة الحـــدود السياســـية ، شملت هذه المرحلة كذلك الثورة الصناعية لاسيما في أوروبا.

إضـــافة إلـــى زيـــادة التنقـــل الأفـــواج البشـــرية مـــن مكـــان إلـــى أخـــر، كـــل هـــذا يعـــد البدايـــة الحقيقيـــة للســـياحة بمفهومهـــا الحـــديث. والتـــي أصـــبحت تســـمى بالصـــناعة الســـياحية، وقـــد بـــرز الأثـــر الكبيـــر علـــى تطـــور ازديـــاد حركـــة الســـياحة العالميـــة كنتيجـــة لتطـــور الفكـــر الإنســـاني مـــن حيـــث مســـتوى معيشـــة الفـــرد، وزيـــادة فتـــره الإجـــازات المدفوعـــة الأجـــر، وزيـــادة أوقـــات الفـــراغ، نتيجـــة التقدم الصناعي، وتوفير الوسائل المريحة.

كمـــا أصـــبح للســـياحة بتطورهـــا آثـــارا ســـلبية ، عـــن طريـــق التوســـع الغيـــر منـــتظم و المـــدروس الـــذي أضـــحى يـــؤثر علـــى مســـتقبل الأصـــول الطبيعيـــة و الحضـــارية للـــدول المســـتقبلة للنشـــاط الســـياحي ، و كـــذا الآثـــار الاجتماعيـــة علـــى الســـلوك البشـــري و القـــيم حيـــث يـــؤدي أثـــر المشـــاهدة إلـــى تقليـــد ســـلوك الســـائحين و عـــاداتهم فـــي المأكـــل و المشـــرب و الملـــبس ، هـــذا الأخيـــر قـــد يـــؤدي إلـــى ظهـــور عـــادات ســـيئة ، أمـــا الآثـــار البيئيـــة فتمثلـــت فـــي تلـــوث المـــاء و الهـــواء فـــي الـــدول المســـتقبلة للســـياح ، فـــأولى العديـــد مـــن البـــاحثين الألمـــان و النمســـاويين خاصـــة عنايـــة كبيـــرة بدراســـة الســـياحة كمنـــتج مـــن منتجـــات المجتمـــع الصـــناعي و تحليـــل المنـــافع و التكـــاليف ، التـــي ســـتعود علـــى البيئـــة و الاقتصـــاد الـــوطني ككـــل ، و قـــد أعطـــوا للبيئـــة أهميـــة قصـــوى فأصـــبحت محل اهتمام العديد من الباحثين و الدارسين.[1]

[1]– منير عبد القادر، "واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 05.

رابعا: المرحلة المعاصرة

تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن العشرين الذي تطورت من خلاله السياحة بصورة لم تشهدها في أية فترة زمنية سابقة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ يعتبر القرن العشرين "قرن السياحة" حيث شهد تطور هائل في النشاط السياحي، و إن أهم ما يميز السياحة في هذا العصر عدم اقتصارها على طبقة الأغنياء، حيث أصبحت الأجهزة السياحية في مختلف الدول تهتم باستقطاب الطبقة العاملة إليها.

عرفت هذه المرحلة انخفاض تكاليف السفر نسبيا و توافر وسائل النقل السريعة الآمنة و المريحة، كما تطورت صناعة السيارات إلى واسطة للرحلات ذات المسافة القصيرة و المتوسطة أما الرحلات البعيدة فخصصت لها الطائرات المدنية، و قد تطورت أماكن الإيواء و تعددت بعدما كانت عبارة عن قصور ضخمة خاصة بإقامة الأثرياء، نشأت فنادق من درجات اقل و التي أصبحت ضمن إمكانيات الطبقة العاملة بشكل عام، و قد أصبحت الرحلات السياحية المتجهة من الرحلة الفردية إلى السياحة الجماعية التي تشرف عليها وكالات السفر و السياحة المتخصصة.[1]

الفرع الثاني: المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر

انقسمت هذه المراحل إلى مرحلتين وهي كالتالي:

أولا: مرحلة ما قبل الاستقلال

بوادر النشاط السياحي في الجزائر تعود إلى سنة 1897م عندما تكونت اللجنة الشتوية للسياحة، و التي قامت بجلب العديد من السواح

[1]– خديجة الحاج مسعود، المرجع السابق، ص103.

الأجانب خاصة الأوروبيين و ذلك لزيارة الصحراء الجزائرية ثم أنشأت السلطات الاستعمارية هيئات أخرى تسعى من اجل نفس الغرض منها:

- نقابة سياحية في مدينة وهران سنة 1914م
- نقابة سياحية في مدينة قسنطينة سنة 1916م
- لجنة سياحية لحل مشاكل السواح و تنسي الأعمال السياحية.

و في سنة 1919م تكونت اتحادية النقابات السياحية التي تحتوي على عشرين نقابة سياحية، ثم أنشئت في نفس السنة الاتحادية الفندقية بالجزائر، ثم في سنة 1928م تم إنشاء القرض الفندقي و هو مختص في منح القروض للمهتمين بالمجال السياحي. و بعدها تم إنشاء الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي و السياحي سنة 1931م، و الذي لم يتوقف عن النشاط السياحي حتى الاستقلال.[1]

ثانيا: مرحلة ما بعد الاستقلال

و تتمثل في:

المرحلة الأولى: 1962-1966:

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام هياكل و منشات سياحية ضعيفة و متآكلة لا ترقى إلى مستوى الطلب الدولي و لا إلى مستوى الإمكانات و الموارد السياحية الوطنية المتوفرة مما دفع بالسلطات إلى تسطير برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي لهذه الفترة و ذلك بإنشاء مرافق لسياحة الأعمال، و قد حددت ثلاث مناطق كبرى و هي: [2]

[1]- خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص224

[2]- الويزة قويدر، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 228.

– الجهة الغربية للجزائر العاصمة : مركب موريتي، سيدي فرج، مركب تيبازة.

– الجهة الشرقية: سرايدي بعنابة ، فندق بالقالة.

– الجهة الغربية: الأندلسيات بوهران.

و ابتداءا من سنة 1966م صدرت أول وثيقة رسمية يوم 26 مارس 1966م سميت ميثاق السياحة حددت فيها التوجهات الأساسية للقطاع و هي:

– التركيز على السياحة الدولية (الخارجية) من اجل جلب العملة الصعبة.

– توسيع هياكل و منشات القطاع من اجل توفير مناصب عمل و إدماج الجزائر في السوق الدولية.

– توسيع هياكل الإيواء أي الفنادق و ذلك ببرمجة 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثي مع القيام بعملية إصلاح و ترميم المطاعم ذات الطابع السياحي لتصبح موافقة للطلب.

– إصلاح كل المرافق السياحية بمختلف أنواعها (شواطئ، صحراء، جبلية، ريفية).

– إحصاء المرافق الأثرية و التاريخية و تحسينها مع تنمية الجوانب الثقافية و الفنية و إرساء ثقافة سياحية لدى المواطن.

– الشروع في تسهيل عملية الدخول عبر الحدود و المطارات و إنشاء الوكالات السياحية في الداخل و الخارج بغرض الرعاية و الإشهار للمنتوج الجزائري[1].

المرحلة الثانية من1966م إلى 1975م:

عرف القطاع السياحي خلالها تطورا كبيرا اتسم بانجاز العديد من المنشآت السياحية الجزائرية ، حيث طبقت سياسة متعددة الأبعاد اتسمت بانجاز مركبات سياحية هامة في عدة مناطق، و بالتالي أصبحت الجزائر وجهة سياحية رائدة في المغرب العربي و ذات صورة و مكانة مرموقة في الأسواق العالمية ، و كسبت بلادنا هذه المكانة في السبعينات و ذلك بفضل تصدير منتوجات سياحية ذات جودة عالية تزامنا مع تنظيم القطاع آنذاك، كما شهدت هذه الفترة فتح ممثليات سياحية في أوروبا (فرنسا، ألمانيا) بالإضافة إلى انجاز أنشطة ترقية واسعة، و اعتبرت كأحسن مرحلة من مراحل السياحة الجزائرية.

المرحلة الثالثة: من 1976الى 1990م:

تمت المصادقة في هذه المرحلة على الميثاق الوطني الذي أعطى الأفضلية و الأولوية للسياحة الشعبية على حساب السياحة الدولية، فرض البعد الشعبي السياحي نفسه مزيحا البعد الاقتصادي للسياحة مما أدى إلى تراجع القطاع ، مما أدى إلى انغلاق السياحة الجزائرية على نفسها ، كما اتسمت نوعية المنتوجات بالرداءة ، و ما زاد تدهور القطاع كذلك عدم اهتمام الدولة به و عدم تنميته و كدليل على ذلك تأرجحه بين عدة وزارات (الثقافة، النقل، وزارة الداخلية).

[1]–الويزة قويدر، مرجع سابق، ص229.

المرحلة الرابعة:من 1990م إلى 1999م:

اتسمت هذه المرحلة بتدهور صورة الجزائر السياحية على المستوى الداخلي و الخارجي و الراجع بالدرجة الأولى إلي المشكل الأمني و بالتالي هذه المرحلة هي الأخرى بالفشل ، غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بالإضافة إلى المزايا المقدمة للمستثمرين و كذلك فتح الباب أمام الخوصصة من شانه أن يدفع بالقطاع إلى الأمام.

المرحلة الخامسة:من 2000الى 2008م:

بعد تغلب الجزائر على مشكلها الأمني الذي اعتبر عائق أساسي أمام تطور السياحة الجزائرية لعدة سنوات بسبب عزوف الأجانب عن الوجهة الجزائرية ، بدأت تدفقات السياح الأجانب تعود إلى للجزائر و لو بشكل بسيط ، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى بلدنا سنة 2006م 1640000 سائح منهم 1160000 جزائري مقيم بالخارج أي ما يمثل نسبة 71% و 480000 سائح أجنبي و ظل عدد الوافدين إلى الجزائر في تطور مستمر، و هذا ما يدل على انتعاش السياحة الجزائرية من جديد، إن هذه النظرة العابرة تجعلنا نتصور حجم المشاكل و النقائص التي يتخبط فيها قطاع السياحة و كذلك حجم المسؤوليات و الإجراءات الواجب اتخاذها من اجل النهوض به.[1]

المطلب الثاني: مفهوم السياحة و السائح

لقد اختلفت مفاهيم السياحة و السائح، ذلك نظرا إلى تطورهما من فترة إلى أخرى، و باختلاف الجهة التي عرفتها، بين من ركز على

[1]– الويزة قويدر، مرجع سابق، ص 230.

الجانب الاقتصادي لظاهرة السياحة، و بين من ركز على الجانب الاجتماعي، أو الثقافي لها.

الفرع الأول: تعريف السياحة.

السياحة لغة هي الضرب في الأرض، حيث اشتقت من سيح الماء و سيحانه، وساح يسيح سيحانا إذا جرى على وجه الأرض، و السياحة هي الذهاب في الأرض للعبادة و الترهب، و ساح في الأرض يسيح سياحة و سيوحا و سيحا و سيحانا أي ذهب في الأرض.[1]

أما في اللغة الانجليزية نجد كلمة Tour و تعني يجول أو يدور أما كلمة Tourism فقد استعملت أول مرة في أواخر القرن 18 في انجلترا للدلالة على رحلة النبلاء الانجليز إلى أوروبا خصوصا إلى فرنسا لمتابعة الدراسة، ثم انتقل استخدامها إلى الدول الأوروبية للدلالة على شخص يسافر بهدف الاستجمام أو التعلم أو الاستشفاء.[2]

و لمعرفة و تحديد مفهوم السياحة حاول عدة باحثين إلى إعطاء تعريف موحد و شامل للسياحة فالبعض يتأثر بالسياحة بوصفها ظاهرة اجتماعية، و البعض الآخر يراها ظاهرة اقتصادية، و منهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية و الإنسانية و الثقافية.

و فيما يلي سنعرض بعض التعريفات:

– عرفها العالم الألماني (جوبي رفرويلر) Froyler في عام 1905 حيث عرفها على أنها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة، و إلى تغيير الهواء، و إلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة و نمو

[1]– بشيرة عالية، السياحة الجزائرية و دورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو ثقافي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص73.

[2]– بشيرة عالية، مرجع نفسه، ص73.

هـذا الإحسـاس، و إلـى الشـعور بالبهجـة و المتعـة و الإقامـة فـي منـاطق لهـا طبيعتهـا الخاصـة، و أيضـا إلـى نمـو الاتصـالات و علـى الأخـص بـين الشـعوب و أوسـاط مختلفـة مـن الجماعـة الإنسـانية، و هـذه الاتصـالات كانـت ثمـرة اتسـاع نطـاق التجـارة و الصـناعة سـواء كانـت كبيـرة أو متوسـطة أو صغيرة و ثمرة تقدم وسائل النقل".[1]

و يلاحـظ أن هـذا التعريـف اهـتم فقـط بالجوانـب الإنسـانية و النفسـية و أهمـل الجانب الاقتصادي و الثقافي.

– عرفهـا العـالم النمسـاوي (هيرمـان فـون شـوليرون) Herman vonsholleron فـي عـام 1910 علـى أنهـا: " الاصـطلاح الـذي يطلـق علـى كـل العمليـات المتداخلـة و خصوصـا تلـك العمليـات الاقتصـادية المتعلقـة بـدخول الأجانـب و إقـامتهم المؤقتـة و انتشـارهم داخـل حـدود منطقـة أو دولـة معينـة".[2] و يلاحـظ أن هـذا التعريـف ركـز علـى الجانـب الاقتصـادي للسياحة و أهمل الجانب النفسي و الثقافي.

– أمـا جلاكسـمانR.Glucksman السويسـري فقـد عـرف السـياحة عـام 1935 علـى أنهـا: "مجموعـة مـن العلاقـات المتبادلـة التـي تنشـا بـين الشـخص الـذي يتواجـد بصـفة مؤقتـة فـي مكـان مـا و بـين الأشـخاص الـذين يقيمون في هذا المكان".

و الملاحـظ أن هـذا التعريـف ركـز علـى العلاقـات الإنسـانية التـي تنشـأ بـين السائح و السكان الأصليين. [3]

---

[1]- خديجة الحاج مسعود، مرجع سابق،ص 105.

[2]- بشيرة عالية، مرجع سابق، ص 106.

[3]- ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص 23.

– أمـــا الســـياحة حســـب تعريـــف "جـــون ميشـــو" و هـــو مســـؤول فـــي المجلـــس الأعلـــى للســـياحة الفرنســـي، عرفهـــا كمـــا يلـــي: " الســـياحة هـــي نشـــاط يحتـــوي علـــى عمليتـــي إنتـــاج و اســـتهلاك تحـــتم تـــنقلات خاصـــة بهـــا خـــارج مقـــر الإقامـــة الأصلي ليلة على الأقل.

– أمـــا المنظمـــة العالميـــة للســـياحة فعبـــرت عـــن الســـياحة بأنهـــا: "تشـــمل كـــل النشـــاطات التـــي يقـــوم بهـــا الأشـــخاص خـــلال ســـفرهم و إقـــامتهم فـــي منـــاطق خـــارج محـــيط إقـــامتهم الدائمـــة، و هـــذا لفتـــرة لا تتجـــاوز الســـنة لأغـــراض الترفيـــه، أو أعمـــال، أو أي أغـــراض أخـــرى لا تـــذر عائـــدا فـــي المنطقـــة التـــي يزورها".

و قـــد أورد المشـــرع العديـــد مـــن المفـــاهيم المتعلقـــة بالســـياحة فـــي القـــانون 01/03 المتعلـــق بالتنميـــة المســـتدامة و الســـياحة [1]، حيـــث جـــاء فـــي المـــادة الثالثـــة منـــه عـــدة تعـــاريف نـــذكر منهـــا : تعريـــف النشـــاط الســـياحي بأنـــه كـــل خـــدمات تســـويق أســـفار أو اســـتعمال منشـــات ســـياحية بمقابـــل ســـواء شـــمل ذلـــك الإيـــواء أو لـــم يشـــمله ، كمـــا عرفـــت منطقـــة التوســـع الســـياحي علـــى أنهـــا كـــل منطقـــة أو امتـــداد لإقلـــيم يتميـــز بصـــفات أو خصوصـــيات طبيعيـــة أو ثقافيـــة و بشـــرية و إبداعيـــة مناســـبة للســـياحة و يمكـــن اســـتغلالها فـــي تنميـــة نمـــط الســـياحة، أمـــا الموقـــع الســـياحي عرفتـــه نفـــس المـــادة علـــى انـــه كـــل منظـــر أو موقـــع يتميـــز بجاذبيـــة ســـياحته بســـبب مظهـــره الخـــلاب أو بمـــا يحـــوي عليـــه مـــن عجائـــب أو خصـــائص طبيعيـــة أو بنـــاءات مشـــيدة عليـــه يعتـــرف لـــه بأهميـــة تاريخيـــة أو فنيـــة أو أســـطورية أو ثقافيـــة و الـــذي يجـــب تثمـــين أصـــالته و

[1] – القانون رقم 01/03 مؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،الجريدة الرسمية، العدد 11، مؤرخة في 2003/02/19.

المحافظة عليه من التلف و الاندثار بفعل الطبيعة و الإنسان، بينما عرف المشرع المنطقة المحمية بأنها جزء من منطقة أو موقع سياحي غير قابل للبناء و يستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو الأثرية أو الثقافية و ذلك حسب المادة الثانية من القانون رقم 03/03 المتعلق بمناطق التوسع و المناطق السياحية.[1]

هذا التنوع هو ناتج تطور صناعة السياحة و ناتج زحفها إلى مقدمة القطاعات الاقتصادية في العالم، فالسياحة هي صناعة مرتبطة بالرغبة الإنسانية في المعرفة و تخطي الحدود، لقد توقع البعض منذ سنوات أن تقل حركة السياحة مع تطور الإعلام و ظهور شبكة الانترنت التي تعج بالمعلومات و الصور و البيانات، و لكن السنوات أثبتت أن السياحة ستظل أكثر الصناعات نموا ، و رغم دخول دول كثيرة في الفترة الأخيرة إلى سوق السفر و السياحة إلا أن السوق يستطيع استيعاب العالم كله، فهي صناعة العالم من العالم و إلى العالم.

الفرع الثاني: تعريف السائح

يمارس غالبية البشر التنقل سواء داخل الوطن أو خارجه، فمنهم من ينتقل للحصول على عمل و منهم يهاجر، و آخرون لزيارة الأقارب، وآخرون لأغراض سياسية، و هكذا تتعدد الفئات البشرية التي تنتقل من مكان إلى آخر.

في 30 أكتوبر 1936 قررت لجنة الخبراء الإحصائيات لعصبة الأمم المتحدة بجنيف في تقرير رفع إلى مجلس العصبة بان لفظ سائح تطلق

[1]– قانون رقم 03–03 المؤرخ في 2003/02/19 يتعلق بمناطق التوسع و المناطق السياحية، جريدة رسمية عدد 11، الصادرة في 2003/02/19.

على الشخص الذي يحل مدة 24 ساعة أو أكثر في غير منطقته، و قامت نفس اللجنة عام 1937 بتحديد من هم السائحون و ذلك على الوجه التالي:[1]

- الأشخاص الذين يسافرون للترويح عن النفس أو لأسباب عائلية أو لبواعث صحية أو ما إلى ذلك.
- الأشخاص الذين يسافرون لحضور الاجتماعات الدولية أو لتمثيل بلادهم أيا كان نوع ذلك التمثيل (علميا أو إداريا أو سياسيا أو رياضيا).
- أرباب العمل الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.
- الأشخاص الذين يسافرون في رحلات بحرية حتى لو كانت فترة إقامتهم اقل من 24 ساعة.

السائح هو "الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي و لأي سبب غير الكسب المادي أو للدراسة سواء كان داخل البلد الذي يعيش فيه أو خارج بلده و لفترة تزيد عن 24 ساعة، حيث أن التنقلات التي تقل عن 24 ساعة و إن قلت عن ذلك فهو يعتبر قاصدا النزهة".[2]

أما حسب المنظمة العالمية للسياحة "OMT" فقد اعتمدت المفاهيم التالية لكل من:[3]

- **السائح:** كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل بحيث أسباب الزيارة "السفر" تكون من اجل: الترفيه، الراحة الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الديانة، الرياضة، أو من اجل القيام بأعمال عائلية، حضور مؤتمرات ندوات علمية، ثقافية و سياسية.

---

[1]-ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص26.

[2]- احمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص25

[3]- خالد كواش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، مرجع سابق، ص30.

- **المتجـــول المتنـــزه:** كزائـــر مؤقـــت لا تتجـــاوز مـــدة إقامتـــه 24 ســـاعة علـــى الأكثر خارج مقر إقامته المعتاد.

كمـــا قامـــت و فـــي عـــام 1937 لجنـــة خبـــراء الســـياحة بهيئـــة الأمـــم المتحـــدة بتعريف السائح على الوجه التالي:[1]

-الأشـــخاص الـــذين يســـافرون مـــن اجـــل المتعـــة أو لأســـباب صـــحية أو لأسباب خاصة.

- الأشـــخاص الـــذين يســـافرون مـــن اجـــل حضـــور اجتماعـــات أو يمثلـــون نـــواحي مختلفـــة مثـــل: (النـــواحي العلميـــة و الإداريـــة و السياســـية و الدينيـــة و الرياضية...الخ)

- المســـافرون فـــي رحـــلات بحريـــة حتـــى و لـــو قضـــوا إقامـــة أكثـــر مـــن 24 ســـاعة و تقيـــد هـــذه الجماعـــات علـــى أنهـــا جماعـــة خاصـــة بصـــرف النظـــر عـــن مكان إقامتهم المعتاد إذ كان ذلك ضروريا.

أمـــا الجماعـــات الآتيـــة ذكـــرهم فهـــم لا ينطبـــق علـــيهم التعريـــف الخـــاص بالسائحين و هم:

- الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة بالدولة.

- كالأشـــخاص الـــذين يفـــدون إلـــى الـــبلاد بقصـــد الحصـــول لهـــم علـــى مهنـــة أو القيام ببعض أعمال النشاط التجاري دون الحصول لهم على عقد عمل.

- كـــل الطلبـــة و الدارســـون الـــذين يلتحقـــون بالمعاهـــد العلميـــة و الأقســـام الداخلية.

- ســـكان الحـــدود و الأشـــخاص الـــذين يقيمـــون فـــي الدولـــة و لكـــنهم يـــؤدون أعمالهم في دول أخرى.

- المســـافرون العـــابرون Transit الـــذين يعبـــرون بـــالبلاد حتـــى لـــو كانـــت مـــدة عبورهم تستغرق أكثر من 24 ساعة.

[1]-نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية، جامعة وهران، 2014/2013.

المطلب الثالث: خصائص السياحة

تهدف السياحة إلى استثمار الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة في منطقة أو دولة، و هي بذلك لا تختلف على الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، و كون اعتبار السياحة صناعة فهي تتميز بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها، ة تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أولا: تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر، و هي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك للحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، و عليه فان الدولة المصدرة للمنتوج السياحي " الدولة المضيفة" لا تتحمل نفقات خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى، التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها تكاليف نقلها.[1]

ثانيا: تتسم السياحة بالحساسية و ذلك بسبب :

– تركيبتها المتداخلة و المعقدة ذلك أن شيوع كلمة سلبية عن موقع سياحي أو خدمة سياحية ما قد يؤثر عليها سلبا لسنوات.

– تتعرض السياحة الدولية لتأثيرات من خارج الدولة كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف، التغيرات المناخية غير المنتظرة بالإضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد و تحديد نسبة الخروج.

– إن عوامل الجذب السياحي و كذا المنتج السياحي لا يباع و لا يستغل إلا من خلال السياحة، أي أنها لا تنتج مردودا و طبيعتها، إلا إذا بيعت

[1]– خالد كواش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، مرجع سابق، ص 45.

فـي شـكل منـتج سـياحي و حتـى بيعهـا مـرتبط بوجـود سـلع و خـدمات مسـاعدة متمثلـة فـي التسـهيلات السـياحية و التـي يجـب أن تتواجـد جنبـا إلـى جنـب مـع الموارد السياحية تماشيا مع النشاط السياحي.

– تتغيـر قـرارات السـياح و توجيهـاتهم بشـكل غيـر متوقـع نتيجـة تـأثر السـياحة بأسـعار السـفر، الخـدمات السـياحية، و كـذا مسـتوى المـداخيل للأفـراد بصـورة كبيرة.[1]

ثالثـــا: صـعوبة اسـتقطاب السـياح و تعـذر ضـمان جـذبهم سـنويا نظـرا لكثـرة المغريـات السـياحية فـي منـاطق العـالم المختلفـة، ممـا يعنـي اتسـاع العـرض السـياحي العـالمي و بالتـالي ضـعف إمكانيـة تـردد السـائح علـى نفـس المنطقـة السـياحية أكثـر مـن مـرة واحـدة،[2] لـذلك يسـعى العـاملون بصـناعة السـياحة بكافـة الوسـائل إلـى اسـتقطاب السـياح و إرضـائهم و إيجـاد نـوع مـن الألفـة و الوفاء لديهم للمنطقة السياحية على أمل العودة مرة أخرى.

رابعـــا: إن السـياحة باعتبارهـا صـناعة، تتميـز بجملـة مـن الخصـائص الاقتصـادية التـي تميزهـا علـى غيرهـا مـن الصـناعات الأخـرى، و تتمثـل هـذه الخصائص فيما يلي :

– السـياحة صـناعة تصـديرية غيـر منظـورة، بمعنـى أن المنـتج السـياحي يقـوم أساسـا علـى خـدمات و ثـروات غيـر ماديـة بمـا فـي ذلـك المنـاخ و جمـال الطبيعة...الخ

– صـناعة السـياحة تهـدف إلـى اسـتثمار المـوارد الطبيعيـة و البشـرية المتاحـة فـي الـدول المضـيفة كالشـواطئ الرمليـة، المسـطحات الخضـراء...، و المـوارد

[1]– عبد القادر بودي، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 49.

[2]– خالد كواش، السياحة مفهومها،أركانها، أنواعها، مرجع سابق، ص50.

البشـــرية كـــالقوى العاملـــة فـــي مجـــال الســـياحة كالمرشـــدين الســـياحيين، أو الموارد المصنعة كالآثار، و المناطق الأثرية الدينية.

– إن الســـائح مســـتهلك و لـــيس منـــتج، فهـــو يحتـــاج إلـــى ســـلع و خـــدمات مـــن تســـهيلات النقـــل و المواصـــلات و لاتصـــالات و كـــذا ميـــاه الشـــرب و كلهـــا تجهيزات تنشأ أو تستورد.

– إن الســـياحة إنتـــاج مجـــزأ يتكامـــل أو يتـــأثر بقطاعـــات الإنتـــاج الأخـــرى، حيـــث أن الســـائح يســـتخدم بعـــض المنتجـــات التـــي يشـــتري بعضـــها مـــن شـــركات ســـياحية و بعضـــها الآخـــر مـــن شـــركات فـــي ميـــادين أخـــرى، كمـــا أن بعضـــها يأتي دون أي تكلفة مباشرة للسائحين.

– الســـياحة نشـــاط اقتصـــادي متزايـــد أو ذو طبيعـــة متضـــاعفة، خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بالـــدخل و الاســـتخدام الســـياحي، حيـــث أن الســـياح يقـــدمون علـــى الإنفـــاق و تحويـــل العملـــة الصـــعبة إلـــى العمـــلات المحليـــة للـــدول المســـتقبلة و ذلك في إطار تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها أثناء فترة الإقامة.

و لـــذلك فـــان الـــدخل الســـياحي يتزايـــد فـــي الـــدول المضـــيفة التـــي يمكنهـــا أن تـــوفر كافـــة متطلبـــات صـــناعة الســـياحة، أو تحقيـــق درجـــة اكتفـــاء عـــالي مـــن حيـــث تـــوفير البيئـــة الأساســـية الصـــالحة مـــن الطـــرق ووســـائل النقـــل الجيـــدة و المتـــوفرة بأســـعار مناســـبة، و كـــذلك خـــدمات الاتصـــال و أمـــاكن الإيـــواء و المطاعم و كافة و سائل الترفيه.[1]

المطلب الرابع: أهمية السياحة

للســـياحة أهميـــة كبيـــرة مـــا جعلهـــا تحتـــل مكانـــة متميـــزة فـــي السياســـات التنمويـــة للـــدول المتقدمـــة و الناميـــة علـــى الســـواء، حيـــث تتجلـــى أهميتهـــا فيمـــا يلي:

[1]– خديجة الحاج مسعود، مرجع سابق، ص135.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية

تعتبر السياحة احد الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها دخول لمختلف عناصر الإنتاج العاملة في مجالات السياحة، و قد نمت إيرادات السياحة الدولية بمعدل ينوي بلغ 09% في المتوسط خلال السنوات العشر من 1988 إلى 1997م، و من وجهة نظر الإنتاج تساهم السياحة بحوالي 1.5% من الناتج الإجمالي العالمي، كما أن السياحة هي مصدر رئيسي للعمالة، حيث تولد فرص عمل متنوعة في قطاعها[1]، بالإضافة إلى ذلك تؤدي السياحة إلى إنعاش الاستثمار في البنيات الأساسية مثل تشييد المباني و الطرق و السكك الحديدية...الخ، هذا فضلا على أن السياحة تساهم في جذب رؤوس الأموال من خلال العملات الصعبة و رؤوس الأموال.[2]

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية.

تكمن أهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:

- زيادة الوعي الثقافي و الاجتماعي بمختلف عادات و شعوب الطرف الآخر (السياح).
- زيادة اهتمام الشعوب المضيفة بعادات و شعوب و قيم أجدادها و آبائها و الحفاظ عليها من الزوال.
- رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي و الحضاري.
- التفاعل و الاحتكاك بين سكان المنطقة المزارة من جهة و من جهة السياح، سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد أو جنسيات أخرى، الأمر الذي يقضي إلى التبادل الاجتماعي.

---

[1]- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار راية، الأردن، 2008، ص25.

[2]- احمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص26.

الفرع الثالث: الأهمية السياسية

للسياحة كذلك أهمية سياسة حيث تساهم في:

– السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول.

– النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.[1]

– تعمل على تحقيق الحوار و معرفة الآخر و تساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة، و نشر مبادئ السلام العالمي.

الفرع الرابع: الأهمية الثقافية

–تعد السياحة أداة للاتصال الفكري و تبادل الثقافة و العادات و التقاليد بين الشعوب و أداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم و التسامح بينهم.

– تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، و توطيد العلاقات الثقافية بينهم.

المبحث الثاني.

مضامين السياحة.

سنتناول في هذا المبحث الأنواع المختلفة للسياحة و التي تتعدد لتنوع الرغبات و الاحتياجات المختلفة، وهذا ما نتعرض له في مطلب أول، و نتعرض في مطلب ثاني للدوافع والمقومات المتعلقة بالسياحة و التي ترتبط ارتباطا ظاهرا أنواع بالسياحة.

[1]– أحمد ماهر و عبد السلام أبو قحف، تنظيم و إدارة المنشآت السياحية و الفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص17.

المطلب الأول: أنواع السياحة

تتخذ السياحة أنواعا متعددة تتم من خلالها عملية التنقل و السفر سواء كان هذا السفر داخل حدود الدولة أو خارجها، يمكن تصنيف أنواع السياحة وفقا لعدة معايير و أسس معينة، و يختلف تصنيف أنواع السياحة من دولة لأخرى.

الفرع الأول:الأنواع العامة للسياحة

تتمثل فيما يلي:

أولا: وفقا لعدد الأشخاص المسافرين.

حسب هذا المعيار نجد:

1- السياحة الفردية :هي عبارة عن سياحة غير منتظمة و لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد يقوم بها شخص أو مجموع أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما، و تتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر، أو غلى المقدرة المادية.

2- السياحة الجماعية: و هي عبارة عن سياحة منظمة و يطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم و ترتيب مثل هذا النوع من السياحة و كل رحلة لها برنامج خاص و سعر محدد و تعتمد على تحقيق رغبات المجموعة.

ثانيا: وفقا للسن.[1]

1- سياحة الطلائع: تتعلق هذه السياحة و ترتبط بالأطفال من عمر 7 إلى 14 سنة، و هي مرحلة تعليمية يتم من خلالها إكساب الطفل مجموعة من المعارف و المهارات و السلوكات، كبرامج السياحة التي تأخذ شكل مخيمات صيفية تعليمية، تثقيفية و لاستكشاف الطبيعة .

[1]- ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص 67.

2- سياحة الشباب: تكون المرحلة العمرية بين 15-20سنة، و تتسم بالبحث و الإثارة و الحياة الاجتماعية و تكوين المعارف و الصداقات و خلق الروابط الاجتماعية.

3- سياحة الناضجين: و تكون في المرحلة 35-55 سنة، و هي سياحة للاسترخاء من عناء العمل و إرهاقه خلال العام، و لذلك فالبرنامج السياحي هنا يرتبط بسياحة الشواطئ و الصحراء و الجبال و الريف و غير ذلك من مناطق الاستجمام و الراحة و الاسترخاء.

4- سياحة كبار السن و المتقاعدين: و هي أكثر أنواع السياحة التقليدية انتعاشا، و تنتشر بكثرة في الدول الغربية. و تقوم شركات سياحية بتنظيم رحلات خصيصا لهؤلاء و تمتاز بارتفاع أسعارها و تقديم أفضل الخدمات.

ثالثا: وفق للنظام الجغرافي.

يمكن تقسيم البرامج السياحية إلى قسمين أو نوعين أساسيين:[1]

01 **-السياحة الداخلية:** تمثل حركة و انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم و السائح فيها هو أي شخص من مواطن الدولة ينتقل من مكان إقامته المعتادة ليزور مكان آخر أو منطقة أخرى داخل حدود الدولة التي يقيم فيها و يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل، و لكن بغرض الترفيه أو الرياضة أو الاستجمام أو زيارة الأصدقاء و الأقارب أو لأسباب دينية أو العلاج أو حضور المؤتمرات أو ندوة.

02 _ السياحة الخارجية (الدولية): في هذا النوع تتعدي السياحة حدود الدولة بما يترتب على ذلك من علاقات و آثار مختلفة، ففي السياحة الدولية قد يجد السائح تغاير في عدة أمور كاللغة و العادات و التقاليد و

[1] _ وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص ص154-155.

الـــنظم السياســـية و الاجتماعيـــة و الاقتصـــادية بالإضـــافة إلـــى العملـــة و يســـتلزم الحصـــول علـــى إذن دخـــول البلـــد (تأشـــيرة الـــدخول) بينمـــا لا تواجـــه هـــذه الأمـــور في السياحة الداخلية.

يعتمـــد هـــذا النـــوع علـــى عناصـــر الجـــذب و المغريـــات الســـياحية الخارجية التي تدفع المواطن المحلي للسفر إليها و الاستمتاع به.

رابعا: وفقا للغرض.

01- الســـياحة الثقافيـــة: تـــرتبط بالمعـــالم الأثريـــة و الحضـــارية التـــي لا يقبـــل عليهـــا الســـائح إلا مـــرة واحـــدة، و تكـــون لفتـــرة (3 إلـــى 5) أيـــام، علـــى أن يتخلـــل هذه الأيام زيارات يومية إلى مواقع أثرية قريبة من نحل الإقامة[1].

02- الســـياحة العلاجيـــة: يكمـــن هـــذا النـــوع مـــن الســـياحة فـــي الحاجـــة إلـــى العـــلاج الجســـمي و النفســـي و أمـــراض أخـــرى عنـــد المـــواطنين و تمـــارس بهـــدف الشـــفاء التـــام أو التخفيـــف مـــن الألـــم و الأوجـــاع و هـــي تنقســـم إلـــى عـــدة أنـــواع حســـب الوســـائل الطبيعيـــة المســـتخدمة، و قـــد نـــص المشـــرع علـــى تعريـــف مثـــل هـــذه الســـياحة و أطلـــق عليهـــا ســـياحة حموميـــة و المعالجـــة بميـــاه البحـــر و هـــي التنقـــل لأغـــراض علاجيـــة بواســـطة ميـــاه و منـــابع الحموميـــة ذات طبيعـــة استشفائية.[2]

03- الســـياحة الرياضـــية: هـــي نـــوع يســـود داخـــل المنـــاطق التـــي تـــنظم فيهـــا مختلـــف المنافســـات الرياضـــية و التـــي تســـتدعي إنشـــاء مركبـــات رياضـــية و كـــذا ســـياحية تضـــمن إقامـــة و إطعـــام و ترفيـــه الـــزوار طـــوال فتـــرة إقـــامتهم، إن مختلـــف الرياضـــات التـــي تـــرتبط مباشـــرة بالســـياحة هـــي تلـــك التـــي تحتـــاج إلـــى

[1]- خديجة الحاج مسعود، مرجع سابق، ص 141.

[2]- أنظر المادة 03 من قانون رقم 01/03 سالف الذكر.

مجـــال واســـع و تعتبـــر الألعـــاب الاولمبيـــة و المنافســـات العالميـــة مـــن أهـــم المنافســـات التـــي تســـتقطب إليهـــا الســـياح ممـــا يســـاهم فـــي تنويـــع الإنتـــاج السياحي.[1]

و ينقســـم إلـــى قســـمين رئيســـيين احـــدهما لممارســـة الرياضـــة و القســـم الآخـــر لمشاهدة و متابعة المسابقات الرياضية.

04- الســـياحة الترفيهيـــة: هـــي الســـياحة التـــي يلجـــأ إليهـــا الســـائح للتـــرويح عـــن نفســـه، و يهـــدف إلـــى الراحـــة و الخـــروج مـــن نمـــط الحيـــاة الروتينيـــة التـــي يعـــيش و يعمـــل فيهـــا إلـــى مكـــان آخـــر يقضـــي فيـــه إجازتـــه بقصـــد اســـتعاد نشـــاطه و الاســـتجمام مـــن عنـــاء العمـــل، و التمتـــع بالراحـــة الذهنيـــة و الفكريـــة فـــي أمـــاكن خلويـــة أو منـــاطق خضـــراء أو شـــواطئ البحـــار و البحيـــرات أو المنـــاطق الجبليـــة أو العمرانيـــة أو المنتجعـــات الســـياحية المختلفـــة ذات الجـــو الصحي الخال من التلوث.[2]

و هـــذا النـــوع مـــن الســـياحة مـــرتبط بأوقـــات الإجـــازات مثـــل إجـــازة نهايـــة الأســـبوع أو الإجـــازات الصـــيفية أو إجـــازة الأعيـــاد الدينيـــة أو المناســـبات الوطنية أو الإجازات التي يحصل عليها سنويا.

05- ســـياحة التعلـــيم و التـــدريب: تعتبـــر لغـــرض الدراســـة و التعلـــيم فـــي بلـــد معـــين مثـــل تركـــزهم علـــى الـــدول المتقدمـــة علميـــا و صـــناعيا، أو لغـــرض حضـــور دورات تدريبيـــة و تعليميـــة حصـــل عليهـــا شـــخص مـــا فـــي العمـــل الـــذي يعمله.

[1]- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، دار رسلان، سوريا، 2009، ص 62.

[2]- بشيرة العالية، مرجع سابق، ص 85.

06- سياحة زيارة الآثار و الأماكن التاريخية: تتمثل في زيارة آثار و أماكن أثرية و تاريخية، لما لها من اهتمام بالغ بالنسبة للسائح و يعتبر هذا النوع من السياحة بالغ الأهمية بسبب تدفق أعداد ضخمة من السواح للبلد الذي يزورونه، و يجب على المشاركين أن تتوفر لديهم ثقافة عالية.

07- سياحة الهوايات: حيث تتضمن سفرات سياحية لنوع معين و محدد من السياحة مثل زيارة المعارض الفنية أو حضور المزادات الدولية للتحف و الأشياء النفسية و معارض الكتب.

08- سياحة المؤتمرات و الاجتماعات: بسبب انتشار ظاهرة المؤتمرات و الاجتماعات لرجال الأعمال الثقافية و التعليمية، ته الاهتمام بالسياحة من خلال توفير خدمات سياحية متطورة ووسائل اتصالات حديثة جدا ووسائل نقل متطورة و بنية تحتية و فوقية ممتازة،كل هذا لتسهيل حضور الأشخاص الذين يزورون البلد المقصود لقضاء اجتماع أو مؤتمر مدعو إليه.

09- سياحة دينية: يمكن تعريف السياحة الدينية على أنها ذالك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى بقصد القيام بزيارات و رحلات دينية داخل و خارج الدولة لفترة من الوقت، و تجري في بعضها شعائر دينية معينة.[1]

خامسا: وفقا للجنسية.

نفرق بين :[2]

[1]- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص47.

[2]- خلد كواش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، مرجع سابق، ص 91.

01- سياحة الأجانب: يتضمن هذا النوع جميع الأجانب ماعدا موطني البلد، و تنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجذب السياح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم و رغباتهم التي تختلف باختلاف العادات و التقاليد و الجنسيات،

يجذب السياح الأجانب دوما إلى الأماكن التاريخية و إلى الشواطئ الصحراوية و غيرها.

02-سياحة المقيمين خارج البلد (المغتربين):

يتشابه كثيرا مع السياحة الاجتماعية لان ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج مستفحلة خاصة في دول العالم الثالث بحيث تنظم رحلات سياحية لزيارة البلد الأم.

03 _ سياحة مواطني الدولة:

هي السياحة الداخلية.

و هناك تصنيفات أخرى كثيرة مثل: السياحة طبقا لوسيلة النقل المستعملة في السفر، وفقا لمدة الإقامة و غيرها.

سادسا: وفقا لمدة الإقامة.

حسب هذا المعيار نجد:[1]

01- سياحة أيام: هذا النوع من السياحة عادة ما يستغرق أيام محدودة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا أو أن تكون سياحة فردية، و تكون هذه السياحة متنوعة و خدماتها مختلفة و قد

[1]- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 43.

تكـــون فـــي عطلـــة نهايـــة الأســـبوع، و يكـــون هـــذا النـــوع مـــن الســـياحة مســـتمرا على مدار السنة.

02- ســـــياحة موســـــمية: هـــذا النـــوع مـــن الســـياحة يـــرتبط بموســـم معـــين أي قضـــاء الســـائح فـــي مكـــان مـــا لموســـم معـــين، فتـــرة الإقامـــة تتـــراوح مـــن شـــهر إلـــى ثـــلاث شـــهور و غالبـــا مـــا يحمـــل هـــذا النـــوع مـــن الســـياحة صـــفة الدوريـــة أو التكرار أي نفس السياح يزورون نفس المكان سنة بعد سنة.

03- ســـــياحة عـــــابرة: هـــذا النـــوع مـــن الســـياحة يكـــون أثنـــاء انتقـــال الســـواح بـــالطرق البريـــة عـــن طريـــق الحـــافلات الســـياحية، حيـــث أثنـــاء التوجـــه إلـــى بلـــد مـــا يمـــر عبـــر بلـــد معـــين و يبقـــى فيـــه لمـــدة يـــوم أو يـــومين فـــي مثـــل هـــذه الحالات ممكن أن تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية

قصـــيرة لهـــؤلاء الســـياح، يمكـــن كـــذلك أن تحصـــل ســـياحة عـــابرة أثنـــاء الانتقـــال بالطائرات كأن تتعطل الطائرة في مطارها.

الفرع الثاني: أنواع السياحة في الجزائر

تتصـــف الجزائـــر مـــن جنوبهـــا إلـــى شـــمالها و مـــن شـــرقها إلـــى غربهـــا بطاقـــات ســـياحية كبيـــرة و متنوعـــة و متميزة،بفضـــل تنـــوع الثـــروات الطبيعيـــة مـــن حيـــث تضاريســـها و مناخهـــا مـــن منطقـــة إلـــى أخـــرى، أدى ذلـــك إلـــى اختلاف السياحة في الجزائر، نذكر منها:

أولا: السياحة الساحلية.

يقـــدر طـــول الشـــريط الســـاحلي الجزائـــري المطـــل علـــى البحـــر المتوســـط ب1200كلـــم، يتميـــز بشـــواطئ ذات منـــاظر جميلـــة و غابـــات كثيفـــة، و

سلاسل جبلية متنوعة، كما يحتوي الساحل على مناطق ساحلية بكثبان رملية، و مناطق ساحلية قرب الغابات، تمتد من الشرق إلى الغرب.

و تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية و شعب المرجان، بالإضافة إلى حظيرة قورايا التي تتوفر على مناظر رائعة، و حظيرة تازا التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة، و بالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية إلا أن فعاليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، و ذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة اتجاه السياحة في الجزائر و غياب المنافسة و تهميش القطاع الخاص، و حتى بلعب هذا النوع من السياحة دوره لابد من توفر مايلي:[1]

– الحفاظ على نظافة الشواطئ و إشعار السواح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة و الواضحة بلغات متعددة.

– إنشاء مشاكن سياحية منفردة و على نسق مدروس، بحيث تتناسب مع السياحة الفردية و العائلية.

– توفير وجبات غذائية خفيفة و كاملة وفق المقاييس المعمول بها دوليا.

– توفير محلات تجارية يعرض كل ما يحتاج إليه السائح.

– إنشاء ملاعب للرياضات بهدف جذب السياح.

ثانيا: السياحة الجبلية.

تحتوي المناطق الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة و المغارات و الكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة، و أصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد

[1]- عبد الكريم عون، جغرافية الغذاء في الجزائر، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص163.

تنعدم و تقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (البويرة) و تلاغليف (تيزي وزو) و الشريعة (البليدة).[1]

في الواقع لا تحتاج السياحة الجبلية إلى استثمارات ضخمة و هياكل مكلفة مثلما هو الحال في السياحة الساحلية، و إنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار و تقديم الأشرطة حول هذه المواقع و ضمان سلامة السياح.

ثالثا: السياحة الصحراوية

تمتلك الجزائر صحراء شاسعة حوالي 87% من التراب الوطني و تمتد من أسفل السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي الذي يمثل الحدود الطبيعية بين الصحراء جنوبا و الهضاب العليا شمالا.[2]

تعد الصحراء الجزائرية من أحسن المساحات الشاسعة العذراء في العالم، حيث تعد المنتوج السياحي المهم الذي يمكن أن يسمح للجزائر باختراق السوق العالمية للسياحة بقدرة تنافسية عالية، إذ تتمتع بكل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة و من هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها و مبانيها المتميزة بهندستها و السلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار، حيث تتجلى أهمية الطاسيلي الشاهدة على الحضارة الراقية و المجسدة في الرسوم المنقوشة على صخور لا زالت تروى للأجيال المتعاقبة.

---

[1]– صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط الاندماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول: تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، يومي 27/26 أفريل 2003.

[2]– عبد الكريم عون، مرجع سابق، ص 163.

المطلب الثاني: دوافع السياحة.

إن الأسباب التي تدفع و تحفز الناس للقيام برحلة ما متنوعة و تختلف من شخص لآخر و تتداخل أحيانا في إطار رغبة واحدة للقيام بالسياحة و من أهم هذه الدوافع:

- **دوافع دينية:** تتمثل في زيارة الأماكن المقدسة أو زيارة المعابد و الأضرحة المختلفة حول العال، نظرا لما تمثله هذه الأماكن من قيم روحية لمختلف الأديان و المعتقدات.

- **دوافع صحية:** يرتبط هذا الدافع بالرغبة في العلاج عن بيئة نقية بعيدة عن التلوث و الضجيج و التوجه نحو الأماكن ذات الخصائص العلاجية لغرض الاستشفاء و الاسترخاء من اجل الراحة النفسية.[1]

- **دوافع تاريخية و ثقافية و تعليمية:** تكون لمشاهدة بعض الأحداث المهمة في العالم أو المهرجانات أو حفلات ثقافية أو معارض، و أيضا لمشاهدة الآثار التاريخية القديمة و المواقع الأثرية مثل زيارة الأهرامات في مصر و البتراء في الأردن، أو للاطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى، و نمط حياتهم الاجتماعية و الحضارية و الثقافية او لغرض المعرفة و العلم، و أيضا لمشاهدة المواقع الحضارية المهمة في العالم مثل زيارة برج إيفل في باريس أو تمثال الحرية في نيويورك.

- **دوافع الراحة و الاستجمام و الترفيه:** تكون بهدف الاستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو سواحل الشواطئ أو في مناطق جميلة، أو للهروب من الجو الروتيني اليومي للعمل و الابتعاد عن صخب المدينة،أو للترفيه عن النفس عند توفر الوقت و المال.

[1]- محمد عبيدات، التسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 2000، ص 141.

- **دوافع عرقية:** تكون لزيارة البلد الأم (الأصل) من خلال تجديد الروابط الأسرية كزيارة الميلاد، أو الرغبة في زيارة أماكن سبق و أن زارها الأصدقاء في البلد الأم و تركت انطباعا معين لديهم.

- **دوافع رياضية :** تكون لغرض مشاهدة مباراة رياضية أو تشجيع فريق معين مثل مشاهدة كأس العالم، أو للمشاركة في دورة رياضية أو لممارسة العاب معينة مثل: التزلج على الجليد...الخ.

- **دوافع اقتصادية:** تكون لغرض الأعمال و الحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجل الأعمال، أو سبب انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي إلى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار.

- **دوافع متنوعة أخرى:** تكون لغرض التذوق مثل تذوق الطعام، أو للمخاطرة و المغامرة (سياحة الشباب)، أو للتفاخر و المباهاة و خاصة لبعض المناطق في العالم مثل جزر البحر الكاريبي، أو لعملية دراسة نوعية معينة من الصخور أو التربة.[1]

المطلب الثالث:مقومات السياحة

تمتاز الموارد السياحية عن غيرها من الموارد بمقومات عديدة، أهمها جاذبيتها للسياح، و عادة يفصل السائح الموارد المختلفة عن وسطه الجغرافي، و أن هذه الموارد لا تنتقل من مكان لآخر، لكن على السائح أن ينتقل إليها لتأثر بها.

الفرع الأول: المقومات العامة للسياحة

تعتمد السياحة على مجموعة من المقومات أهمها:

[1]- أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص33.

أولا: الموارد السياحية الطبيعية

01- الأرض: و يقصد بها اليابسة التي تشمل القارات بتضاريسها كلما تنوعت أشكال سطح الأرض، كلما ساهم ذلك في ازدهار السياحة نتيجة للمناطق الطبيعية التي تعتبر أهم عوامل الجذب السياحي خاصة في الدول المتطورة التي يعيش سكانها عامة في وسط صناعي، و مدني مرهق.

02- المناخ: يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تقوم عليها الحركة السياحية بحيث ترتبط به ارتباطا وثيقا من خلال موسميتها، و أن دراسة عناصر المناخ و معرفة ظروفه المختلفة تكل الأساس في ازدهار كل أنواع السياحة.

03- الثروة المائية: و تشمل جميع المصادر من البحار، و الأنهار، و البحيرات، والينابيع، و الشلالات، و السحب و الأمطار و الآبار على اختلاف مساحتها و أشكال مسطحاتها.

04-الثروة النباتية و الحيوانية: تمثل عوامل جذب مهمة للسياح، فهي تساهم في ظهور أنواع مختلفة من السياحة، كما أن الغطاء النباتي الذي يمثل الوسط الحيوي و الطبيعي لمعظم الحيوانات و الطيور البرية يشكل أهمية للسياح و الصيادين[1].

و نظرا لأهمية الموارد الطبيعية و دورها في نمو و استمرار النشاط السياحي، فان السياحة تسعى لحماية هذه الموارد و الحفاظ عليها و ذلك باتخاذ مختلف الإجراءات و التدابير اللازمة.

[1]- خديجة الحاج مسعود، مرجع سابق، ص 123.

ثانيا المقومات السياحية البشرية.

تتعد المقومات السياحية البشرية و تتنوع حسب المكان و الزمان، و يمكن تقسيمها إلى:

01- الإمكانيات التاريخية و الأثرية: تعتبر المقومات التاريخية و الأثرية من الإمكانيات السياحية الهامة و توجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية، من خلال التعرف على تطور و تعاقب الحضارات.

02- المقومات الدينية: تتمثل المقومات الدينية في الأماكن المقدسة و الآثار الدينية، و تعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية في العالم، من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم، و هذا لأجل أداء مناسك الحج و العمرة.[1]

03- المقومات الثقافية: و تلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات و تقاليد الشعوب و فنونها الشعبية و الصناعة التقليدية لهذه الشعوب.

الفرع الثاني: مقومات السياحة في الجزائر

تمتلك الجزائر مقومات أساسية تؤهلها لتكون من أوائل الدول السياحية في العالم، إلا انه رغم ذلك تبقى بعيدة عن مراكب الدول الأخرى، كونها لم تستغل قدراتها أحسن استغلال، و سنحاول عرض أهم هذه المقومات السياحية.

[1]- نعيم الطاهر و سراب الياس، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2007،ص 147.

أولا: المقومات الطبيعية:

و تتمثل في:

01- الموقع الجغرافي.

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي و إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الاقتصادي و مميزاتها الاجتماعية و الثقافية.[1]

تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و من الشرق تونس و ليبيا و من الغرب المغرب الأقصى و من الجنوب الغربي موريتانيا و الجمهورية العربية الصحراوية، و بحدها من الجنوب مالي و النيجر، و تقع الجزائر بين خطي 18 و 30 من خط العرض الشمالي، و بين 09 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي، إذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي ب 1900كلم، و امتدادها الشرقي الغربي 1200كلم.[2]

02- المناخ:

يتنوع المناخ في الجزائر إلى:

أ- **المناخ المتوسطي:** يسود المناخ المتوسطي الشريط الساحلي، و يتميز بالاعتدال شتاءا و بالحرارة و الرطوبة صيفا، مما يساعد على وجود الغابات الكثيفة من الأشجار المتنوعة و السهول الخصبة .

[1]- خلد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مرجع سابق، ص215.

[2]- خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مرجع نفسه، ص 218

ب- **المنـــاخ القـــاري(شـــبه جـــاف):** يســود المنــاخ القــاري الهضــاب العليــا و المنــاطق الداخليــة و يتميــز بشــتاء بــارد قــد تنعــدم فيــه درجــات الحــرارة، و بصيف حار و جاف

ت- **المنـــاخ الصـــحراوي الجـــاف:** يســود هــذا المنــاخ الصــحراء، و يتميــز بالجفــاف و الحــارة الشــديدة فــي الصــيف، أمــا ليــالي الشــتاء فهــي بــاردة جدا.[1]

03- التضاريس.

تمتلــك الجزائــر عــدة أنــواع مــن التضــاريس المتباينــة، حيــث نجــد فــي الشــمال ســهول التــل الجزائــري (ســهل متيجــة، وهــران، عنابــة)، ثــم نجــد حــزام جبلــي يحتــوي علــى سلاســل جبليــة، حيــث نجــد جبــال "شــيليا" بــالأوراس فــي الناحيــــة الشــــرقية، إذ يبلــــغ ارتفاعهــــا حــــوالي 2328 متــــر^3 ، و نجــد كــذلك قمــة "لالا خديجــة" بجبــال جرجــرة حيــث يبلــغ ارتفاعهــا حــوالي 2308 متــر^3، حيــث تملــك خاصــية الجــذب الســياحي مــن روعــة الطبيعــة و كثافــة غاباتهــا و ســقوط الثلــوج الــذي يميــز هــذه التضــاريس، خاصــة فــي منطقــة "الشــريعة" بولايــة البليــدة و "تيكجــدة" بولايــة البــويرة، و تحتــوي هــذه الجبال على ثروة حيوانية و طيور متنوعة.

و تتمتع السياحة الجزائرية بمجموعة من الحظائر الوطنية حيث نجد:[2]

[1]- بركان أمينة، السياحة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد01، المركز الجامعي لتيبازة، ص 238.

[2]- سليمان ناصر، قطاع السياحة في الجزائر، الواقع و متطلبات التأهيل، ولاية غرداية، الملتقى العلمي الثامن حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، و في بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، يومي 20/19 ديسمبر 2009.

- الحظيرة الوطنية للقالة التي تتربع على مساحة 78 هكتار، و تقع في أقصى الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، و تضم ثلاث محميات تحتوي على 50 نوعا من الطيور، إضافة إلى أنواع أخرى من الحيوانات النادرة.

- حظيرة جرجرة و مساحتها 18.500 هكتار، و تقع في قلب الاطلس التلي، و تبعد حوالي 50 كلم عن العاصمة، و تستقر بها الثلوج لمدة ثلاث أشهر(ديسمبر، جانفي، فيفري).

- حظيرة الطاسيلي و مساحتها 100 ألف هكتار، و تقع في أقصى الجنوب للوطن، و يميزها الطابع الأثري و تحوي الكثير من النقوش و الرسومات الصخرية، و هي مصنفة كتراث عالمي.

- حظيرة بلزمت في باتنة مساحتها 600 هكتار، و حظيرة تازا في جيجل مساحتها 300 هكتار، بالإضافة إلى حظيرة قورايه في بجاية مساحتها 100 هكتار.

ثانيا: المقومات التاريخية و الثقافية.

تتميز الجزائر بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية بتراث ثقافي عريق، سواء تعلق الأمر بالتراث الثقافي المادي أو التراث الثقافي الغير مادي.

01- التراث الثقافي مادي:

تتميز الجزائر لاسيما في منطقة السواحل و السهول الشمالية و هضاب الأطلس الشمالي و الأطلس الصحراوي، بعدد كبير من المعالم التاريخية و المواقع الأثرية التي تعود إلى عهد الرومان و إلى العصور القديمة و التي تتوزع على مختلف أرجاء الوطن.

أ- المعالم التاريخية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا و حضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته و مواقعه الأثرية التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثار ثقافية و اجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي، من بينها الحضارة الرومانية، البربرية و العربية الإسلامية.

و من أهم المواقع التاريخية و الحضارية التي تتوفر عليه الجزائر "موقع الطاسيلي"، الذي يعتبر من أهم و أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، و أيضا ثمة حي القصبة العريق في الجزائر العاصمة و التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، و تمثل إحدى و أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية[1]

ب- المواقع الأثرية:

تعرف الجزائر أيضا بمواقعها الأثرية في شكل مساحات مبنية أو غير مبنية تشهد بأعمال الإنسان و بتفاعله مع الطبيعة، و لها قيمة من الوجهة التاريخية و الأثرية و الدينية و الفنية، و كذلك من الواجهة العلمية، و المقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها المحميات الأثرية و الحظائر الثقافية.[2]

02 -التراث الثقافي غير المادي:

[1]- نسيبة سماعيني، مرجع سابق، ص51.

[2]- المادة 28 من قانون 98-04 مؤرخ في 15 يونيو 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي، جريدة رسمية، عدد 44 صادر في 17 يونيو 1998

تتميز الجزائر بتنوع تراثها الثقافي الغير مادي، الذي يتخذ عدة أشكال لتكون في مجموعة هويتها الثقافية، و يتعلق الأمر بعدة ميادين كالموسيقى، و الأغاني التقليدية و الشعبية و الأناشيد، الألحان، المسرح، الاحتفالات الدينية، فنون الطبخ القصص التاريخية ، الحكم، الأساطير، الألغاز، الأمثال، الأقوال المأثورة و المواعظ و الألعاب التقليدية.[1]

إلى جانب هذا التراث الثقافي و الحضاري الذي تتمتع به الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في ارث العادات و التقاليد و الأعياد المحلية، و منتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، و صناعة النحاس التي تعرف بها مدينة قسنطينة، و صناعة الفخار المتواجدة في عدة مناطق البلاد لاسيما القبائل.[2]

[1]– المادة 67 من القانون سالف الذكر.

[2]– نسيبة سماعيني، مرع سابق، ص 54.

الفصل الثاني:
النظام القانوني للسياحة و دوره في التنمية

الفصل الثاني.

النظام القانوني للسياحة و دوره في التنمية.

يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصاديا و اجتماعيا، إن السياحة تمثل المصدر الرئيسي لما تكسبه من عملات صعبة لكثير من الدول خاصة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة و بالتالي الحاجة إلى فائض من العملات التي تستعين بها لتمويل مشاريعها و الوفاء بالتزاماتها الخارجية و حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

أصبحت العديد من دول العالم تسعى إلى تطوير السياحة من خلال تنشيط الاستثمارات السياحية، و دعم التنافسية بين المؤسسات السياحية، بهدف تحقيق فوائد اقتصادية أكبر في إطار احترام البيئة الطبيعية و الثقافية للدول المستضيفة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث خصص المبحث الأول للنظام القانوني للاستثمار السياحي، أما المبحث الثاني فتضمن الآثار التنموية للسياحة على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول.

النظام القانوني للاستثمار السياحي.

الاستثمار السياحي يعتبر القاعدة أو الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة و ذلك لما يوفره من شروط أساسية للتنمية و تطوير هذا القطاع، فهو يعد مكملا لمنتوج سياحي راقي يجلب عدد هام من السياح، و منه فالاستثمار السياحي هو عبارة عن استثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين و ذلك في إطار القوانين المحلية و الدولية مقابل أجر محدد.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي

تعددت المفاهيم التي قدمت للاستثمار السياحي، نذكر منها:

يعرف الاستثمار السياحي على انه استخدام المدخرات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع أو الخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة، و الاستثمار السياحي هو عملية استخدام و توجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن عناصر الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة و تحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة و الصناعة السياحية تتمثل في جميع الهياكل و المؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في الفرد أو السائح،[1] و يمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء الفنادق و مدن سياحية و ممكن أن يكون غير مباشر كتشييد طرق و بناء مطارات.

[1]–نسرين بوزهران، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005–2006، ص31.

و خـــلال قمـــة الأرض بريـــو دي جـــانيرو ســـنة 1992، تبلـــورت أفكـــار جديـــدة حـــول تنميـــة الاســـتثمارات الســـياحية، انتهـــت بإعطـــاء المنظمـــة العالميـــة للســـياحة تعريـــف: " التنميـــة الاســـتثمارية الســـياحية هـــي التنميـــة التـــي تلبـــي جميـــع احتياجـــات الســـياح و المحافظـــة علـــى بيئـــة المواقـــع الســـياحية و حمايتهـــا مـــن التـــدهور، إلـــى جانـــب حمايـــة و تـــوفير الفـــرص التطويريـــة للمســـتقبل، و تهـــدف التنميـــة الاســـتثمارية إلـــى تحقيـــق إدارة ناجحـــة و ملائمـــة للمـــوارد الطبيعيـــة، بحيـــث تحقـــق المتطلبـــات الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة، و يتحقـــق معها التكامل الثقافي و البيئي و التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة."[1]

أمـــا المشـــرع الجزائـــري فقـــد عـــرف الاســـتثمار فـــي المـــادة 02 مـــن الأمـــر 03/01 بما يلي:[2]

1- اقتنـــاء أصـــول تنـــدرج فـــي إطـــار اســـتحداث نشـــاطات جديـــدة، أو توســـيع قدرات أو تأهيل أو إعادة تأهيل الهيكلة.

2- المساهمة في رأسمال في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

الهياكـــل الســـياحية لهـــا خصائصـــها تميزهـــا عـــن غيرهـــا فهـــي بنـــاء معـــين لغـــرض محـــدد و نظـــام و تقاليـــد و خـــدمات و أنشـــطة متعـــددة، و لا تســـتطيع أي مؤسســـة ســـياحية أن تبـــدأ مرحلـــة التشـــغيل قبـــل أن تحصـــل علـــى

[1]- موفق عدنان عبد الجبار، أساسيات تمويل و الاستثمار في الصناعة السياحية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 122

[2]- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47، 2001، ص 5.

التـــراخيص اللازمـــة للخـــدمات المختلفـــة التـــي تقـــدمها للســـواح، و لا تمـــنح التراخيص إلا بعد استيفاء الشروط التي نص عليها القانون.

أمـــا بالنســـبة للهيكـــل الاقتصـــادي لأي دولـــة يتكـــون مـــن عـــدة قطاعـــات تتـــأثر بـــالتغيرات التـــي تطـــرأ علـــى المتغيـــرات الاقتصـــادية، و بمـــا أن التنميـــة الاقتصـــادية تتطلـــب تغييـــرا فـــي الهياكـــل الاقتصـــادية للدولـــة و خاصـــة تلـــك المترديـــة التـــي لا تحقـــق ناتجـــا وطنيـــا، يعتبـــر الاســـتثمار الســـياحي أحـــد هـــذه الهياكـــل التـــي تســـعى الـــدول الناميـــة إلـــى تحقيقهـــا لمـــا لـــه مـــن دور هـــام فـــي دورة الإنتاج و التوزيع.[1]

يكتســـي الاســـتثمار الســـياحي أهميـــة فـــي الجزائـــر، نظـــرا لاســـتعداد الجزائـــر و تقبلها لمثل هذه الاستثمارات و تتمثل هذه الأهمية في:[2]

– مســـاهمة الاســـتثمار الســـياحي فـــي تنويـــع مـــوارد الاقتصـــاد الـــوطني، إذ يشـــكل القطـــاع الســـياحي بـــديلا حقيقيـــا لقطـــاع المحروقـــات فـــي المســـتقبل القريب إذ تم ترقيته.

– تعتبـــر نقـــائص العـــرض الســـياحي فـــي الجزائـــر فرصـــا مهمـــة للاســـتثمار، خاصـــة فـــي ظـــل الطلـــب الســـياحي المتزايـــد، حيـــث لا تـــزال بعـــض المنـــاطق الســـياحية عـــذراء، فهـــي تفتقـــر لكثيـــر مـــن الإمكانيـــات الســـياحية كالفنـــادق و المطـــاعم، ضـــف إلـــى ذلـــك تـــوافر المـــوارد الطبيعيـــة، كـــل هـــذه النقـــائص تشـــجع و تجلب الاستثمار السياحي فيها.

---

[1]– أحمد عبد السميع عبد الجبار، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا النشر و الطباعة، طبعة الأولى، الإسكندرية ، مصر، 2008، ص329.

[2]– عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SADAT2025، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2013/2012، ص ص78– 79.

و رغم الأهمية الذي يكتسبها الاستثمار السياحي إلا انه توجد مجموعة من المحددات إذا لم تتوافر في الاستثمار السياحي فإنها تعمل على الحد من نموه و هي كالتالي:

– التسهيلات و الحوافز: الاستثمار السياحي كغيره من القطاعات الأخرى يتأثر بالتحفيزات و التسهيلات التي تمنحها الدولة، خاصة فيما يتعلق بجانب استقرار المنظومة القانونية و التشريعية المرتبطة بالاستثمار.

–التخطيط السياحي: حيث يعمل على رسم إستراتجية السياحة لمدة زمنية معينة.

–الترويج لإمكانيات الاستثمار السياحي المتوفرة لأجل استقبال المستثمرين.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي للاستثمار السياحي

لقد أولت الدولة أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي بترقيته و تطويره من خلال المناخ الملائم و المحفز يتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية و ذلك من خلال سن التشريعات و القوانين من أجل تحقيق الغاية المرجوة و تسهيل الإجراءات القانونية لتطوير الاستثمار السياحي في الجزائر و هو ما سنتطرق إليه بالتعرف على القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، و القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي.

الفرع الأول: القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة

يحدد هذا القانون المقصود بالنشاط السياحي و كذلك شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية، و كذا المقصود بالتهيئة السياحية .[1]

أولا: النشاط السياحي

يعتبر الاستثمار في المجال السياحي فرصة كبيرة للربح لما تزخر به الجزائر من ثروات سياحية هامة: ثروات طبيعية، تنوع التضاريس، تنوع المناخ، تراث ثقافي متنوع و مختلف حسب اختلاف المناطق، ثروات تاريخية و حضارية متنوعة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي، و النشاط السياحي كمحل للمشروع الاستثماري يعد نشاط خدماتي بالدرجة الأولى، و يقصد به حسب المادة 03 من القانون 03-01 المؤرخ 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة "كل خدمات تسويق و أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله"[2]، و الذي يعد عملا تجاريا تطبيقا لأحكام القانون التجاري.

و يعرف النشاط السياحي بأنه مجموع الأنشطة الموجهة إلى إشباع حاجيات السواح أو إلى الإنتاج المرتبط مباشرة بظاهرة السياحة و يقصد بذلك النشاطات المرتبكة بالفندقة، المقاهي، المطاعم، أو بعض النشاطات الخاصة بقطاع السياحة، وكالات السياحة، الحمامات المعدنية، دواوين السياحة.

[1]- قانون رقم 03-01، سالف الذكر، ص4.

[2]- المادة 03 من قانون نفسه.

ثانيا: التنمية السياحية

التنمية السياحية مفهوم واسع إلى درجة أنها تشمل برامج مختلفة بعضها متصل بالآخر و متداخل و متفاعل بِدي إلى استمرار التقدم و النمو لصناعة السياحة و الفندقة التي هي جزء من التنمية الاقتصادية للدول [1]، و تشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض و الطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق و الحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

كما أنها عبارة عن الارتقاء و التوسع بالخدمات السياحية و احتياجاتها، و تتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة و في أقرب وقت مستطاع.[2]

كما أن للتنمية السياحية عدة أشكال، تعبر عن مدى اهتمام الدولة بقطاعها السياحي، و تقديم مسار التنمية السياحية فيها، و من أهم أشكال التنمية السياحية نجد:

- **المنتجعات السياحية:** و تعرف على أنها تلك المواقع و الأماكن التي تتوفر فيها خدمات متعددة و أنشطة سياحية متنوعة، بغية توفير جو من الترفيه و الاستراحة.

- **القرى السياحية:** يعتمد قيام السياحة على القرى السياحية، و هي توفير مجموعة من الإمكانيات الطبيعية و المادية كالشواطئ، الموانئ، الجبال،

[1]- فؤاد السيد المليجي، المحاسبة في الأنشطة السياحية و الفندقية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999، ص85.

[2]- فؤاد السيد المليجي، المرجع نفسه، ص 85.

الحـــدائق العامـــة، مواقـــع تاريخيـــة، ملاعـــب رياضـــية، هـــذه الأمـــاكن تســـتهوي السكان من أجل الترفيه عن النفس.

- **منتجعـــات العزلـــة:** تتميـز هـذه المنتجعـات بصـغر حجمهـا، و عـادة مـا تقـع هـــذه المنتجعـــات فـــي المنـــاطق البعيـــدة و الآهلـــة، كـــالجزر، و الجبـــال و الوصـــول إليهـــا يـــتم مـــن خـــلال الطـــرق البريـــة الضـــيقة و اســـتعمال القـــوارب و المطـــارات الصـــغيرة، و يعتبـــر هـــذا النـــوع مـــن المنتجعـــات مـــن المنـــاطق السياحية المفضلة في أغلب دول العالم.[1]

ثالثا: التهيئة السياحية

هـــي مجموعـــة الدراســـات و أشـــغال انجـــاز المنشـــآت القاعديـــة و الأســـس التحتيـــة مـــن اجـــل تهيئـــة كـــل الظـــروف لاســـتقبال الاســـتثمارات الســـياحية و يســـاهم مخطـــط التهيئـــة حســـب المـــادة 13 مـــن هـــذا القـــانون على:[2]

- التنميـــة المنســـجمة للمنشـــآت و الهياكـــل الســـياحية و الاســـتغلال العقلانـــي لمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية و المحافظة عليها.

- إدمـــاج الأنشـــطة الســـياحية فـــي تهيئـــة الإقلـــيم و التعميـــر و تشـــمل التهيئـــة الســـياحية تهيئـــة منـــابع الميـــاه الحيويـــة التـــي تقـــوم بهـــا الدولـــة و ذلـــك مـــن اجـــل المحافظـــة عليهـــا و كـــذا تقـــوم بإعـــداد الحصـــيلة الحمويـــة و تحيينهـــا بشـــكل دائـــم مـــع العلـــم أن اســـتغلال الميـــاه الحمويـــة يخضـــع إلـــى نظـــام الامتيـــاز طبقـــا لـــدفتر شـــروط و تســـتفيد منـــاطق التوســـع و المنـــابع الحمويـــة مـــن النظـــام التفصـــيلي

[1]- عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص ص272- 273 .

[2]- قانون رقم 32-01، سالف الذكر.

المقـــرر فـــي المـــواد 20 إلـــى 24 مـــن الأمـــر رقـــم 01-03 المـــؤرخ فـــي 20 أوت 2001.

الفـــرع الثـــاني: القـــانون 03-03 المتعلـــق بمنـــاطق التوســـع و المواقـــع السياحية

يحـــدد هـــذا القـــانون مبـــادئ و قواعـــد حمايـــة تهيئـــة و ترقيـــة و تســـيير منـــاطق التوســـع الســـياحي و يهـــدف إلـــى الاســـتخدام الأمثـــل للمـــوارد الســـياحية و إدراج هـــذه المنـــاطق فـــي المخطـــط الـــوطني لتهيئـــة الإقلـــيم، كمـــا يهـــدف إلـــى المحافظـــة علـــى التـــراث الثقـــافي و التـــاريخي و الـــديني و الفنـــي لأغـــراض سياحية.

أولا: مناطق التوسع السياحي

تطـــرق المشـــرع الجزائـــري مـــن خـــلال النصـــوص القانونيـــة و التنظيميـــة إلـــى تحديـــد مفهـــوم منـــاطق التوســـع الســـياحي و المواقـــع الســـياحية فـــي المـــادة 02 مـــن القـــانون رقـــم 03-03 يتعلـــق بمنـــاطق التوســـع الســـياحي و المواقـــع الســـياحية: "هـــي كـــل منطقـــة أو امتـــداد مـــن الإقلـــيم يتميـــز بصـــفات أو خصوصـــيات طبيعيـــة و ثقافيـــة و بشـــرية و إبداعيـــة مناســـبة للســـياحة، مؤهلـــة لإقامـــة أو تنميـــة منشـــأة ســـياحية، و يمكـــن اســـتغلالها فـــي تنميـــة نمـــط أو أكثـــر من السياحة ذات المردودية".[1]

و يقصـــد بـــالموقع الســـياحي حســـب نفـــس المـــادة هـــو كـــل: " منظـــر أو موقـــع يتميـــز بجاذبيـــة ســـياحية بســـبب مظهـــره الخـــلاب، أو بمـــا يحتـــوي عليـــه مـــن عجائـــب أو خصوصـــيات طبيعيـــة أو بنـــاءات مشـــيدة عليـــه يعتـــرف لـــه بأهميـــة

[1]- قانون رقم 03-03، سالف الذكر.

تاريخيـــة أو, فنيـــة أو, أســـطورية أو ثقافيـــة و الـــذي يجـــب تثمـــين أصـــالته و المحتفظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان".[1]

ثانيا: العقار السياحي

يتشـــكل العقـــار الســـياحي القابـــل للبنـــاء مـــن الأراضـــي المحـــددة لهـــذا الغـــرض فـــي مخطـــط التهيئـــة الســـياحية، و يضـــم الأراضـــي التابعـــة للأمـــلاك الوطنيـــة العموميـــة و الخاصـــة، و تلـــك التابعـــة للخـــواص.[2] و تســـتند مهمـــة اقتنـــاء و تهيئـــة و ترقيـــة و إعـــادة بيـــع أو تـــأجير الأراضـــي للمســـتثمرين داخـــل منـــاطق التوســـع أو المواقـــع الســـياحية، المعـــدة لانجـــاز المنشـــآت الســـياحية، إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة.[3]

رغـــم هـــذه الإجـــراءات القانونيـــة إلا انـــه تبقـــى هنـــاك عراقيـــل حالـــت دون تثمـــين مناطق التوسع السياحي و منها:

– الانقطـــاع الملاحـــظ فـــي مجـــال متابعـــة و إتمـــام المشـــروع الإجمـــالي للتوســـع السياحي.

– عـــدم التطبيـــق الصـــارم و الفعلـــي للتنظـــيم الخـــاص بحمايـــة منـــاطق التوســـع السياحي.

– عـــدم اســـتكمال معظـــم دراســـات التهيئـــة و التـــي لـــم تنتهـــي فيمـــا يخـــص مراحل الانجاز و التمويل.

– عدم وجود الأدوات و الآليات المختصة في تسيير العقار السياحي.

---

[1]– المادة 02 رقم 03–03،سالف الذكر.

[2]– المادة 20من قانون نفسه.

[3]– المادة 18من القانون نفسه.

– و الاستثمار السياحي في الجزائر عادة ما يصطدم بمشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري، سواء كان ملكية خاصة، ملكية وطنية عامة أو ملكية وطنية خاصة، ضف إلى ذلك فالمستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن اقتناء عقار من لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 إلى 30% من رأس مال المستثمر.[1]

ثالثا: استغلال العقار السياحي

باعتبار توفير العقار يعتبر محددا أساسيا لإنجاح و إنعاش الاقتصاد الوطني، و القضاء على الاختلالات الداخلية و الخارجية فيه، و عاملا مساعدا على جلب و استقرار المستثمرين لذلك فهو لا يزال رهن الكثير من العراقيل و الممارسات التي تحول دون مروره بسلام، فغالبية المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب يشتكون من تداعيات هذه المسألة.

إذ أن منح الأراضي في الجزائر كان و لا يزال تحكمه ممارسات منها ما هو موضوعي، و منها ما هو ذاتي كتفشي الرشوة و السمسرة و المضاربة، ضف إلى ما خلفته السياسات الاقتصادية و المخططات التنموية السابقة من هياكل و منشآت ضخمة و بقيت غير مستغلة مما أدى إلى هلاكها و سرقتها بمرور الوقت، و السبب في ذلك يعود لتداخل هذه السياسات في بعضها البعض من جهة، و عدم مرونة المنظومة

[1]– مجطينة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل كتجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، يومي 14 و 2003/12/20، ص11.

التشريعية من جهة أخرى[1]، وحسب المادة 20 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، و التي تنص على ما يلي: "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، و يضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية و الخاصة، و تلك التابعة للخواص".

و خلال السنوات القليلة برزت شبكات مضاربة و سمسرة يطلق عليها عادة اسم "مافيا العقار" اتخذت أشكال سرطانية، و عمدت إلى توظيف الثغرات القانونية و حولتها إلى مصدر للثراء السريع، و ألحقت أضرار كبيرة بالاقتصاد و عطلت مشاريع التنمية، فقد وضع المستثمرون الأجانب و المواطنون على حد سواء مشكلة العقار كأول عائق أمام تدفق الاستثمار لارتباطها بإشكالية الملكية، و كيفية الانتفاع منها و التصرف بها[2].

رابعا: المرسوم التنفيذي رقم 23-07 الصادر بتاريخ 2007/01/28 المتعلق بطريقة بيع العقار السياحي داخل مناطق التوسع

يحدد هذا القانون كيفية إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية و منح حق الامتياز عليها و تقوم الدولة ببيع أو تخصيص الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية باتفاق ودي بين وزيري السياحة و المالية و من ثم تقوم الوكالة بتهيئة هذه الأراضي بشكل كامل من خلال تزويدها بالمياه و الإنارة العمومية و مجاري الصرف الصحي و شبكة الطرق و الساحات

[1]- خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مرجع سابق، ص 226.

[2]- خالد كواش، مرجع نفسه، ص 227.

الخضـــراء و مـــن ثـــم تقـــوم الوكالـــة بتبليـــغ المســـتثمرين بكـــل الوســـائل لهـــذه الأراضـــي و تعطـــيهم فكـــرة كافيـــة علـــى موقـــع الأرض و ســـعر البيـــع أو مبلـــغ الامتيـــاز و مســـاحة الأرض و المشـــاريع المحـــددة فـــي برنـــامج التهيئـــة و كـــذا الإعانات و الدعم المالي المحتمل الممنوح من طرف الدولة.[1]

الفـــرع الثالـــث: قـــانون رقـــم 03-02 المتعلـــق بقـــانون الاســـتغلال الســـياحي للشواطئ

يحـــدد هـــذا القـــانون القواعـــد العامـــة المتعلقـــة باســـتغلال الشـــواطئ فـــي المجـــال السياحي و يهدف إلى:

- حمايـــة الشـــواطئ و الاهتمـــام بهـــا قصـــد اســـتفادة المصـــطافين منهـــا بالسياحة و الاستجمام و الخدمات المرتبطة بها.

- الاهتمـــام بالنظافـــة و الأمـــن و حمايـــة البيئـــة علـــى امتـــداد الشـــواطئ و ذلـــك استجابة إلى حاجات المصطافين و تحقيق تنمية متوازنة فيها.

- تحسين خدمات إقامة المصطافين.

- خلق برامج تسلية مناسبة مع النشاطات السياحية الشاطئية.

يخضـــع اســـتغلال الشـــواطئ إلـــى حـــق الامتيـــاز حســـب دفتـــر شـــروط محـــددو يمـــنح هـــذا الحـــق بصـــفة أوليـــة إلـــى المؤسســـات الفندقيـــة المصـــنفة بالنســـبة للشـــواطئ التـــي يكـــون امتـــداد لهـــا أمـــا الشـــواطئ الأخـــرى فتمـــنح إلـــى كـــل شـــخص طبيعـــي أو اعتبـــاري ترســـو عليـــه المزايـــدة و يتعهـــد بـــاحترام دفتـــر

[1]- د.الياس شاهد و د.عبد النعيم دفرور، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني و المؤسساتي، عمل مقدمة للمشاركة في يوم دراسي حول مقومات و تحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، يومي 09-10 جانفي 2017، ص11.

الشروط، و يتم تحديد أجزاء أو ساحات من الشواطئ لتكون محل امتياز بقرار من الوالي بناء على اقتراح لجنة ولائية[1].

المطلب الثالث: القوانين و الهيئات الداعمة للسياحة في الجزائر

دخلت الجزائر اقتصاد السوق بداية التسعينات، و أصدرت قوانين و هيئات لتحفيز و تشجيع السياحة.

الفرع الأول: القوانين الداعمة للسياحة

مست القوانين المشجعة للنشاط السياحي الوطني عدة مجاملات تمثلت أهمها في القوانين المشجعة للاستثمارات بنوعها الوطنية و الأجنبية و كذلك القوانين التي فتحت المجال أمام الخواص للحصول على مرافق سياحية بالإضافة إلى قانون النقد و القرض.

أولا: قانون النقد و القرض:

يعتبر النظام المصرفي عاملا مهما في تنمية و تطوير أي دولة فإذا اتصف هذا النظام بالركود أو العطب فانه لا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي لذلك جاء القانون التشريعي الذي صدر في أفريل 1990م و الذي كرس استقلالية البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية و الاستقرار الداخلي للنقد، بالإضافة إلى السماح بفتح بنوك أجنبية في الجزائر[2]، إلا أن القانون لم يحتوي على امتيازات و تحفيزات محددة للمستثمرين.

---

[1]– د.الياس شاهد و د.عبد النعيم دفرور،الاستثمار السياحي في الجزائر بين الاطار القانوني و المؤسساتي، مرجع سابق، ص10.

[2]– الويزة قويدر، مرجع سابق، ص260.

ثانيا: قانون الاستثمار

فتحت الجزائر الباب الواسع أمام الاستثمار الوطني و الأجنبي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و مسايرة قواعد اقتصاد السوق، وصدر في هذا الإطار قانون ترقية الاستثمار في أكتوبر 1993م، و الذي يقدم العديد من المزايا و الضمانات، و من أهم الامتيازات الممنوحة ضمن هذا القانون مايلي:

- مبدأ المعادلة العادلة بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب، و بين الأجانب فيما بينهم.

- لا يمكن اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة، إلا في الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به.

- ضمانات التحويل و التنازل، أو التصفية محددة.

- في حالة النزاع فيكون الوقوف أمام المحكمة المختصة.[1]

كما قامت السلطات الوصية بسن قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001، و كثفت جهودها لجلب الاستثمارات الأجنبية و ذلك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها إعطاء دافعا قويا للسياحة الجزائرية فتم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في تكلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ، لاسيما المنشآت الضرورية لانجاز الاستثمارات. كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات التي تم تكليفها بعدة مهام تتمثل في متابعة و ترقية و تطوير الاستثمارات، بالإضافة إلى

[1]- لويزة فرحاتي، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر و سبل ترقيته و النهوض به، عمل مقدمة للمشاركة في يوم دراسي حول مقومات و تحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، مرجع سابق، ص6.

استقبال المستثمرين الوطنيين و الأجانب و إعطائهم المعلومات اللازمة و إرشادهم كما تعمل على منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في إطار القوانين الموضوعة و تسيير صندوق الاستثمار و التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمر خلال مدة الإعفاء.[1]

ثالثا: قانون الخوصصة لسنة 2001

سبق لقانون الخوصصة لسنة 2001م، القانون المصادق عليه في سنة 1995م و قد نص على خمسة طرق هي:

01- التنازل عن طريق السوق المالي: و يكون ذلك بعرض الأسهم و القيم المنقولة في بورصة القيم المنقولة، أو عن طريق عرض عمومي للبيع أو طريقتين معا.

02- **التنازل عن طريق المناقصة:** و يتم التنازل عن أسهم المؤسسة وفق مناقصة مفتوحة وطنيا أو دوليا.

03-خوصصة التسيير: يخضع كذلك للمناقصة، سواء محدودة أو مفتوحة، وطنية أو دولية.

04- التعاقد بالتراضي: يبقى اللجوء على هذا النوع استثنائي من طرف الحكومة، حيث يكون التنازل عن طريق المناقصة.[2]

على الرغم من القوانين و المخططات الوطنية التي اتبعتها الجزائر للنهوض بقطاع السياحة، و على الرغم من كل التحفيزات الممنوحة، لكن تبقى السوق السياحية بعيدة عن متطلبات السوق السياحية العالمية.

---

[1]- الويزة قويدر، مرجع سابق، ص 260.

[2]– لويزة فرحاتي، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر و سبل ترقيته و النهوض به، عمل مقدمة للمشاركة في يوم دراسي حول مقومات و تحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، مرجع سابق، ص08.

الفرع الثاني: الهيئات الداعمة لتنمية القطاع السياحي

حتى يتم تنظيم القطاع السياحي لابد من توفر و تواجد هيئات و مؤسسات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد، و تتوفر الجزائر على عدة مؤسسات تعمل على النهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

أولا: الإدارة المركزية

تتمثل في وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة، حيث تم فصل قطاع السياحة عن قطاع الصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-216 الصادر في 2005/06/11 ليتم ضم قطاع السياحة إلى البيئة و تهيئة الإقليم و بالتالي كلفت بتسيير القطاع السياحي.[1]

ثانيا: الديوان الوطني للسياحة (ONAT)

تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 88-214 بتاريخ 1988/10/31 للقيام بالمهام التالية:

- ترقية المنتوج السياحي الجزائري فهو أداة ترقية رسمية.
- متابعة و مراقبة وكالات السياحة و السفر.
- توجيه المتعاملين السياحيين.
- تحديد محاور تنمية قطاع السياحة الجزائري.
- انجاز الدراسات العامة لمناطق التوسع السياحي.
- متابعة الاستثمارات السياحية.[2]

[1]- الويزة قويدر، مرجع سابق، ص 337.

[2]- الويزة قويدر، مرجع نفسه، ص 338.

ثالثا:الوكالة الوطنية لتنمية السياحة

أنشأت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 98-70،[1] تتكلف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة بتنشيط و ترقية و تأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة و التهيئة العمرانية. و تكلف على الخصوص بما يلي:[2]

- السهر على حماية مناطق التوسع السياحي و الحفاظ عليها.

- اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية و ملحقاتها.

- القيام بالدراسات و التهيئة المخصصة للنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية.

- المساهمة مع المؤسسات المعينة في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي و حول منابع المياه المعدنية سواء في الجزائر أو في الخارج.

- السهر بالتنسيق مع المؤسسات و الهيئات المعنية، على التسيير العقلاني للأماكن و التجهيزات ذات المنفعة المشتركة، و كذا تقديم كل اقتراح يهدف إلى تحسينها و تحديثها و توسيعها.

- القيام بحفظ المرافق و الأجهزة المشتركة و صيانتها.

- القيام بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي و تطويرها.

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 98-70 مؤرخ في 27 فبراير 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، عدد 11 صادر في أول مارس 1998.

[2]- المادة 04 من المرسوم التنفيذي نفسه.

بالإضافة إلى ذلك، تمارس الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، حسب نص المادة06 من المرسوم التنفيذي رقم 98-70، و التي تعمل لحساب الدولة، حق الشفعة على كل عقار يكون موضوع تصرف إرادي بعوض أو دون عوض طبقا للمادة 04 من الأمر رقم 66-62 (ملغى)[1] التي تنص على انه سيكون للدولة في داخل المناطق و الأماكن ذات الأولوية السياحية، حق الشفعة على كل عقار قد يكون موضوع تصرف إداري بعوض أو بدون عوض.

رابعا: المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية(ENET)

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70-98 الصادر في 1988/02/21 في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري و تعمل على تنشيط و ترقية و تأطير الأنشطة السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة و التهيئة العمرانية، كما أنها مكلفة بمهام أخرى و هي:

- حماية مناطق التوسع السياحي و الحفاظ عليها.

- شراء الأراضي من اجل إقامة المنشآت السياحية و ملحقاتها.

- القيام بدراسات التهيئة المخصصة للنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنة.

- تساهم في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي مع المؤسسات المعينة.

[1]- أمر رقم 66-62 مؤرخ في 26 مارس 1966، يتعلق بالمناطق و الأماكن السياحية، الجريدة الرسمية، عدد 28 صادر في 8 أبريل 1966، ملغى بموجب قانون رقم 03-03.

– ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي و تطويرها.

– اقتناء الأراضي الخاصة بالمنابع المعدنية ذات القيمة العلاجية العلية و تقوم بإعداد دراسات التهيئة الضرورية.[1]

خامسا: اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية

أنشأت اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 94-39[2] لدى الوزير المكلف بالسياحة. و تتولى أمانتها مصالح الوزارة المكلفة بالسياحة[3]، و تتمثل مهمتها في اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط و الحركات السياحية و التحكم فيها[4]، و تختص اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية في إطار أداء مهمتها بما يلي:[5]

– اقتراح كل تدبير تنظيمي ضروري لتنمية السياحة و ترقيتها.

– تسهيل نمو التدفقات السياحية الوطنية و الدولية.

– إعداد الظروف المواتية لدخول السياح و إقامتهم و تنقلهم.

– تسهيل الشكليات و الإجراءات التي لها أثر مباشر أو غير مباشر على تنظيم الهياكل القاعدية الفندقية و السياحية و عملها.

– تبسيط و تكييف الإجراءات الإدارية المرتبطة بحركة السياح و تنقلهم.

---

[1]– الويزة قوادري، مرجع سابق، ص 238.

[2]– مرسوم تنفيذي رقم 94-39 مؤرخ في 25 يناير سنة 1994، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية، الجريدة الرسمية، عدد 05 صادر في 26 يناير 1994.

[3]– المادة 09 من المرسوم التنفيذي نفسه.

[4]– المادة 1/2 من المرسوم التنفيذي نفسه.

[5]– المادة2/2 من المرسوم التنفيذي نفسه.

– تحسين ظروف إقامة السياح بفضل تكفل أحسن و تنسيق بين المصالح المرتبطة بالنشاط السياحي مثل النقل و الإعلام و كذا ضمان حماية السياح و أمنهم.

– تحفيز الوعي السياحي لدى السكان بكل عمل ملائم.

سادسا: المجلس الوطني للسياحة

أنشأ المجلس الوطني للسياحة بموجب المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 02-479[1]، و وضع تحت رئاسة رئيس الحكومة، و هو مكلف أساسا بإبداء رأيه في السياسة الوطنية للسياحة و باقتراح كل التدابير و كل الأدوات التي من شأنها تشجيع تنمية النشاطات السياحية و ترقيتها[2]، و يتولى المجلس الوطني للسياحة على الخصوص ، أداء المهام التالية:[3]

– تحديد أعمال الدعم الضرورية لحماية الموارد السياحية بكل مكوناتها، و تهيئتها و تسييرها.

– تشجيع ترقية صورة الجزائر السياحية لاسيما في الخارج.

– التقييم الدوري لتطور حالة السياحة.

– إبداء الرأي في تدابير الجنة الوطنية و توصياتها لتسهيل النشطات السياحية.

---

[1]– مرسوم رئاسي رقم 02-479 مؤرخ في 31 ديسمبر 2002، يتضمن إنشاء المجلس الوطني للسياحة و يحدد صلاحياته و تنظيمه و عمله، الجريدة الرسمية، عدد 89 صادر في 31 ديسمبر 2002.

[2]– المادة 02 من المرسوم الرئاسي نفسه.

[3]– المادة 2/2 من المرسوم الرئاسي نفسه.

– إبداء الرأي في الملفات المتعلقة بالسياحة التي يقدمها له الوزير المكلف بالسياحة.

المبحث الثاني.

الآثار التنموية للسياحة على الاقتصاد الوطني.

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لتوافق أهدافها مع متطلبات خطط التنمية المختلفة، و أثبتت صناعة السياحة أنها يمكن أن تقود قاطرة التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول أمست تدره من مداخيل من العملة الصعبة و مساهمتها الفعالة في خلق مناصب الشغل و التخفيف من حدة البطالة و تحسين المستوى المعيشي للفرد.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة

تعتبر السياحة أحد القطاعات الرئيسية و التي يمكن أن تستند عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ينعكس تأثير الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي على جملة من المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات

من الآثار الاقتصادية الناتجة عن السياحة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات .

أولا: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

تشكل السياحة أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي بإمكانها أن تساهم بدرجة ملموسة في توفير جزء مهم من النقد الأجنبي، لاسيما من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي، و يمكن أن

يساهم القطاع السياحي بدرجة كبيرة و ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية، لاسيما و أن أغلب الدول السائرة في طريق النمو بما فيها الجزائر تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، و يمكن تلخيص هذه التدفقات فيما يلي:[1]

– مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة(بناء الفنادق، المطاعم، القرى السياحية...).

– المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.

– الفروق في تحويل العملات .

– الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية الأساسية و التكميلية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

– الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

ثانيا: تحسين ميزان المدفوعات:

تعتبر السياحة مصدرا هام من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية و السلع المتعلقة بها، و حققت بعض الدول أرقام كبيرة في ميزان المدفوعات، فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة و عنصر أساسي من عناصر الاقتصاد، و يؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات تأثيرا مباشرا، و يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية

[1]– أحمد ماهر و عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص18.

أم ايجابية،[1] فإذا كانت سلبية و كان الأثر الايجابي للميزان السياحي كبير فانه قد يحد من العجز في الميزان التجاري أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت نتيجة الميزان التجاري ايجابية ساعد الأثر السياحي الايجابي للميزان السياحي في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري و بالتالي يمكن التأثر بها ليجابا في ميزان المدفوعات للدولة، و يتوقف التأثير السياحة على الميزان التجاري على عدة متغيرات نذكر منها:

– حجم الدخل السياحي و نصيب الدولة منه و النسبة المئوية للدخل السياحي إلى جملة الدخل الوطني.

– مدى استقرار الدخل السياحي و الذي يتوقف على طبيعة الموارد السياحية المتاحة في دول العرض السياحي الأخرى و طبيعة الموقع الجغرافي للدولة و مدى قربها من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح.[2]

الفرع الثاني: أثر السياحة على التشغيل

إن صناعة السياحة هي صناعة كثيفة العمالة تساهم في التخفيف من حدة البطالة لذا تلقى اهتماما كبيرا من كافة الدول السياحية المتقدمة منها و النامية بما يساهم في امتصاص البطالة و تشير الكثير من الدراسات إلى قدرة القطاع السياحي على توليد مناصب الشغل أكثر من القطاعات الأخرى التي تعتمد على الآلة في تحويل المواد الخام إلى سلع، لكن تجدر إلى أن عملية التحديد الدقيق لعدد المناصب التي ينشئها النشاط السياحي تعتبر صعبة و معقدة، بسبب تداخل هذا النشاط مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، و التي ينتج عنها وظائف مباشرة في

[1]– عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص 65.

[2]– خلد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 81.

النشاط السياحي مثل الوظائف الناتجة عن فرع الإقامة و الفنادق و النقل السياحي ووكالات السياحة، كما ينشئ القطاع السياحي ثلاث أنواع من الوظائف و هي:

01- الوظائف السياحية المباشرة: نتحدث عن الوظائف السياحية المباشرة في حالة الوظائف التي تقدم خدمات بصورة مباشرة للسائح مثل مؤسسات الإقامة، الإطعام، الترفيه، النقل السياحي و منضمات السياحة.

02- الوظائف السياحية غير المباشرة: من أجل إنتاج سلع و خدمات يتم استهلاكها من طرف السواح، فان قطاع السياحة يعتمد على قطاعات اقتصادية أخرى حيث أن المنتجين يستعملون استهلاكات وسيطية من القطاعات الأخرى.

03- الوظائف المحثة: ينتج عن الاستهلاك السياحي خلق وظائف و هذه الوظائف تحقق مداخيل لأصحابها حيث يتم إنفاقها في الاقتصاد المحلي ، أي أن الوظائف المحثة تكون ناتجة عن الأثر المضاعف لإنفاق المداخيل الموزعة من طرف الأفراد الذين يشغلون وظائف مباشرة أو غير مباشرة.[1]

الفرع الثالث: تنويع و إعادة توزيع مصادر الدخل الوطني

سنتعرض أولا لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني ثم لإعادة توزيع هذه المصادر.

[1]- الويزة قويدر، مرجع سابق، ص ص 203-204.

أولا: تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني

يساهم القطاع السياحي عموما في تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني و الحد من اعتماده على المحروقات، و يزداد هذا الأثر بتطوير صناعة سياحية تكرس مبادئ و أهداف السياحة، مما يحفز استقطاب الإيرادات سواء من المستثمرين في القطاع السياحي أو من السياح المحليين و الوافدين.[1]

ثانيا: السياحة و إعادة توزيع الدخل

إن السياحة و من خلال الأنشطة المختلفة تسعى إلى تنمية مناطق الجب السياحي للدولة كالمناطق الجبلية و الشاطئية و التي تتصف عادة بندرة أو انعدام السكن بها، حيث يؤدي إنشاء المراكز السياحية بها إلى زيادة مستوى الدخل الذي يحصله الأفراد في هذه المناطق و هو ما يترتب عنه إعادة توزيع الدخل بين المدن و المراكز السياحية الجديدة المنشأة في المناطق الجبلية و شاطئية و هو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التوازن.[2]

الفرع الرابع: أثر السياحة على تنشيط الحركة التجارية و على المستوى العام للأسعار

يؤدي الازدهار إلى صناعة السياحة القادمة إلى الدولة إلى ازدهار و تنشيط الحركة التجارية بصورة عامة خاصة في المناطق السياحية، إذ يرتفع الطلب من قبل السياح على سلع كثيرة (الأكل ، الشرب، الخدمات المصرفية، النقل، شراء الهدايا و الألبسة...) الأمر الذي يخلق رواجا

[1]– أحمد ماهر و عبد السلام أبو فحف، مرجع سابق، ص16.

[2]– خديجة الحاج مسعود، مرجع سابق، ص173.

كبيرا في هذه المناطق نتيجة لتلبية الطلب المتزايد للسائحين فينشط بصفة عامة الاقتصاد الوطني كله.[1]

لكن هذا النشاط المتزايد للحركة التجارية خاصة في الدول النامية، إذ لم يوجه بسياسة محكمة من المسؤولين سوف يخلق مشاكل داخلية، فإذا ارتفع الطلب على السلع و نقص العرض ارتفعت الأسعار كثيرا و يتعرض الاقتصاد بصفة عامة إلى ضغوطات تضخمية تظهر من خلال:[2]

– يؤدي ارتفاع الأسعار إلى استبعاد شرائح اجتماعية محلية عن شراء بعض السلع المتاحة في سوق الدولة المصدرة للسياحة لمصلحة السائحين الذين يقدرون على شرائها بالثمن الأعلى و تزداد خطورة إذا كانت السلعة ضرورية.

– يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة نفقات الإنتاج في الاقتصاد المنتج للخدمة السياحية و من ثم الحد من القدرة التنافسية في السوق المحلية.

– يؤدي الارتفاع في الأثمان إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة عوائد المشروعات على حساب المرتبات و الأجور و الدخول التعاقدية الثابتة نسبيا.

الفرع الخامس: تقليص تسرب النقد الوطني نحو الخارج

يؤدي الاهتمام المتزايد بالسياحة و آثارها الايجابية من قبل المتدخلين في النشاط السياحي إلى زيادة الوعي لدى السكان المحليين بضرورة تطوير السياحة الداخلية لبلوغ أهداف السياحة، و بالتالي تنشيط

[1]– عبد القادر إبراهيم حماد و ناصر محمود عبد، مدخل إلى الجغرافية السياحة، دار الوراق، الأردن، 2013، ص141.

[2]– دلال عبد الهادي، دراسات في أساسيات السياحة، دار الفتح للطباعة و النشر، مصر، 2003، ص ص 58–59.

الحركة السياحية الداخلية و المحافظة على الموارد المتوافرة لدى السياح المحليين من تسربها نحو الخارج.

الفرع السادس: أثر السياحة في تنشيط الاستثمار و نقل التقنيات التكنولوجية

توجد علاقة طردية بين الاستثمار و السياحة، فكلما ارتفع النشاط السياحي كلما زاد حجم الاستثمارات فعلى الدول النامية التي تعاني من نقص إمكانيات التمويل أن تلجأ لاتخاذ عدة إجراءات لتحفيز الاستثمارات الوطنية الخاصة أو الأجنبية، هذه التسهيلات من شأنها أن تشجع على جذب رأس المال المحلي و الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت من بين الحلول التي طرحت لمواجهة مشكلات الملكية الأجنبية للمشاريع السياحية.

هذه الشركات التي تقيم المشاريع تساهم أيضا في نقل التكنولوجيا إلى البلد المستقبل خاصة فيما يخص أصول العمل في المجال السياحي و ذلك عن طريق مايلي:[1]

- نقل فنون و أنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق و غيرها من المنشآت السياحية.

- إدخال تجهيزات حديثة و متطورة من آلات و معدات جديدة يمكن استخدامها في تسهيل الخدمات أو إنتاج السلع الصناعية لأغراض سياحية.

- تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية.

[1]- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص 18-19.

– القيام ببحوث التنمية و التحديث في مجالات مختلفة للنشاط السياحي.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية و الثقافية

تساهم السياحة في تنمية المجتمع إسهاما واضحا مما يحتم التركيز على قطاع السياحة بشكل كبير من خلال تحسين مستوى الخدمات السياحية، زيادة على الآثار الاقتصادية سالفة الذكر، فان للسياحة كذلك آثار اجتماعية و ثقافية تتمثل فيما يلي:

01- انتشار الوعي الاجتماعي: تعد السياحة أحد أهم أسباب التطور الاجتماعي في دول الزيارة، حيث تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع المحلي للتعرف على الأفكار و الاهتمامات و الثقافيات الأجنبية المغايرة، ويكون ذلك من خلال تعاملهم و مشاهدتهم و اتصالهم المباشر بالسائحين مما يؤدي إلى اكتساب الكثير من الخبرات و القيم السليمة و الموضوعية في الحياة.[1]

و يعتبر الوعي السياحي أحد العوامل المهمة في رفع الوعي الاجتماعي و الثقافي عند السكان، من خلال الزيارات التي تؤدي إلى تنمية الوعي الاجتماعي و الثقافي عند السكان، من خلال الزيارات و الرحلات التي تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع، مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم و يعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب السواح من مختلف مناطق العالم.[2]

02- التحولات الطبقية لأفراد المجتمع: تساهم السياحة و من خلال مشاريعها الكبرى التي تقام في إطار التنمية السياحية في تشجيع العديد

[1]– وفاء زكي ابراهيم، مرجع سابق، ص 182.

[2]– أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص75.

من العاملين في قطاعات أخرى إلى ممارسة الأنشطة السياحية، مما يؤدي إلى زيادة دخلهم و مكاسبهم و رفع مستوى حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية حيث ينقلهم من شريحة اجتماعية معينة إلى شريحة أعلى و هو ما ينعكس على سلوكهم و تطلعاتهم و اتجاهاتهم التعليمية و الصحية.[1]

أصبحت السياحة مصدرا مهما من مصادر التغيير و التحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحة، نظرا لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أفضل لما يحققونه من مكاسب و أرباح من العمل السياحي.

03- أثر السياحة على المستوى المعيشي للسكان: إن للسياحة تأثيرا مباشرا على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السياحية المضيفة إذ يؤدي النشاط السياحي إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع، و من خلال المؤشرات السياحية المتعلقة بقطاع السياحة في الجزائر التي تشير إلى ضعف هذا القطاع نتيجة تهميشه من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، و قد ترتب عن هذا التهميش انخفاض نصيب الجزائر من السياحة الدولية، أي تدني مستوى الطلب السياحي على الخدمات المرتبطة بالقطاعات الأخرى (كالنقل، الترفيه، المواد الغذائية...) مما أدى بالضرورة إلى انخفاض دخول الأفراد و المؤسسات القائمة على عرض هذه السلع و الخدمات.[2]

---

[1]- خديجة الحاج مسعود، مرجع سابق، ص 174.

[2]- صليحة عشي، الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة ، 2005، ص186.

04-النمـــو الحضـــاري: تعمـل السـياحة علـى زيـادة الاهتمـام بـالقيم و المعـالم الحضـارية و الفنيـة فـي الـدول التـي تسـتقبل السـائحين، حيـث تهـتم هـذه الـدول بإقامـة المسـارح و الملاهـي و صـالات العـرض الكبـرى إضـافة إلـى المعـالم الحضارية الأخرى التي ترتبط بحركة النمو و الازدهار السياحي.[1]

05- الاهتمـــام بـــالتراث: يـؤدي التـرويج للسـياحة خاصـة الدوليـة إلـى إعـادة بعـث التـراث لان السـياح يولـون اهتمامـا بالغـا للتعـرف علـى ثقافـات و عـادات شـعوب تختلـف عـنهم فأحيانـا ينجـذب السـائح إلـى بلـد مـا و يـود زيارتـه لكـي يتعـرف علـى عاداتـه و تقاليـده خاصـة السـياح الأجانـب، حيـث تعمـل السـياحة علـى زيـادة معـدلات التبـادل الثقـافي بـين السـياح مـن مختلـف الجنسـيات و بـين شـعوب الـدول المسـتقبلة لهـم، حيـث يتعـرف السـياح علـى المقومـات الثقافيـة للمجتمـع المضـيف و يتتبـع انجازاتـه و تطـوره فـي هـذا المجال.

06- الســـياحة أداة للتواصـــل الحضـــاري و الفكـــري: حيـث يـتم تبـادل الثقافـات و العـادات و التقاليـد بـين الـزوار و التجمعـات المضـيفة، إذ تعمـل على انتشار ثقافات و حضارات بين مختلف دول العالم.

07- الســياحة وســيلة للمحافظــة علــى التــراث الثقــافي: تسـعى السـياحة الـى المحافظـة علـى عناصـر التـراث الثقـافي للشـعوب لكونـه يمثـل عنصـر مـن عناصـر الجـذب السـياحي الـذي ينبغـي حمايتـه و مراعـاة اسـتدامته للأجيـال القادمة.

[1]- عبد القادر إبراهيم حماد، مرجع سابق، ص 148.

المطلب الثالث: أثار أخرى للسياحة

تتميز السياحة بآثار أخرى و التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد بصفة عامة، و تتمثل هذه الآثار في ما يلي:

الفرع الأول: الآثار السياسية:

تتمثل هذه الآثار في:

– للسياحة دور بارز في تحسين العلاقات الدولية و في تدعيم الصداقة بين مختلف الدول، و ذلك من خلال العلاقات الطيبة التي تنشأ بين مختلف الشعوب بفعل تطور الحركة السياحية الدولية و التي بإمكانها التأثير بطريقة ايجابية في سياسات الدول و المساهمة في حل الكثير من المشكلات السياسية[1]

– يقول بطرس غالي الأمين السابق لهيئة الأمم المتحدة: " ان السياحة لم تعد من الرفاهية بل يجب اعتبارها عنصر مهم من تواصل المجتمع الدولي و تضامن الأسرة الدولية."[2]

– المجتمع الدولي مليء بالدول التي تختلف في اتجاهاتها السياسية و معتقداتها الدينية مما يؤدي إلى الصراع فيما بينهما، و من هنا تظهر أهمية السياحة و دورها الكبير في تحقيق التفاهم و التعارف بين هذه الشعوب.

[1]– عصمت عدلي، الأمن السياحي و الأثري قي ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص28.

[2]– سعيد البطوطي، اقتصاديات السياحة و الفنادق، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2002، 35.

الفرع الثاني: أثر السياحة في تنمية المهارات الإدارية و خلق طبقة جديدة من المديرين

إن تواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول المستقبلة للاستثمارات في المجال السياحية يمكن أن يساعد في ترسيخ أسس و أساليب الإدارة الحديثة في المنشآت السياحة التي يتم إقامتها وفقا لمقتضيات ما تتطلبه صناعة السياحة من مواكبة في مجال التسيير العصري للمنشآت السياحية، و تبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة في هذا الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق و خير مثال على ذلك ما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيليتون في جميع أنحاء العالم، كما أن سعي الدول إلى إنشاء صناعة سياحية تتطلب منها إيجاد خبرات و مهارات إدارية و فنية مما يدفعها إلى خلق المدارس و المعاهد المتخصصة، و مراكز للبحوث و إرسال بعثات إلى الخارج.[1]

الفرع الثالث: أثر السياحة على قطاعي المواصلات و الاتصالات

يعتبر النقل عاملا مهما في تطوير السياحة و العكس صحيح، فبدون إمكانية التنقل فانه لا يمكن أن يحدث أي تطور سياحي، و ذلك بفعل عدم مجيء السواح إلى المناطق التي تعاني من مشكل قلة وسائل النقل و التجهيزات، كما أن التطور التقني الذي حصل في القرن العشرين، قد طور السياحة الجماعية مما أدى إلى ظهور مؤسسات نقل كبيرة تقدم خدماتها للسواح، من أجل تلبية حاجة التنقل لدى السائح و تطوير السياحة، لابد من إعداد سياسة تجهيزات بالمنشآت الخاصة بالمواصلات و تحديث البنية التحتية لهذا القطاع، فان هذه التجهيزات تتضاعف و تتنامى بتضاعف الاحتياجات السياحية.

[1]– أحمد ماهر و عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 30.

كما أن السياحة تؤدي كذلك إلى تطوير قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية، حيث أن الدول تسعى غالى تطوير شبكة اتصالها مع الخارج من أجل تلبية رغبات السواح، لاسيما مع ظهور وسائل اتصالات جديدة و أكثر سهولة مثل الانترنت.[1]

الفرع الرابع: الآثار البيئية

تعتبر البيئة بمكوناتها الطبيعية أحد أهم عناصر الجذب السياحي، و لذا يقتضي الأمر حمايتها و المحافظة على استدامتها، حيث تعتمد المواقع السياحية الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط النظيف، و البيئات المحمية و الأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، و تكمن العلاقة بين السياحة و المحافظة على البيئة فيما يلي:[2]

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية الهامة:** و التي تعد أحد أهم عوامل الجذب السياحي كالغابات و النباتات و الحياة البرية و البحرية، فبدون استغلال هذه المناطق السياحية يمكن أن تترك ليد الإهمال تعبث بها فتفقد المنطقة تراثا بيئيا هاما.

- **الحفاظ على الآثار و الأماكن التاريخية و المعمارية:** توفر السياحة أيضا الحز على صيانة المناطق الأثرية و الأماكن التاريخية كعناصر جذب للسياحة، حيث أن العائد منها يساهم بصورة فعالة في تدبير الموارد المالية اللازمة لصيانتها و الحفاظ عليها.

[1]- الويزة قويدر، مرجع سابق، ص ص 220-221.

[2]- محمد الصيرفي، السياحة و البيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 196.

- **تحسين مستوى جودة البيئة:** توفر السياحة أيضا الحافز على رفع مستوى النظافة في البيئة ككل، من خلال محاولة لحد من التلوث الهوائي و المائي و الضوضاء و المخلفات و العديد من مشاكل البيئة الأخرى

- **رفع مستوى الإحساس البيئي:** تعاني بعض المناطق السياحية من قلة اهتمام المواطنين بالبيئة الطبيعية و أهمية المحافظة عليها، و هنا يتبين دور السياحة بشكل واضح، فإحساس المواطن بمدى اهتمام السائح بالطبيعة و بالمستوى البيئي يخلق بداخلة الإحساس بأهمية و ضرورة الحفاظ على البيئة حتى تتحقق له الفائدة الاقتصادية و المنفعة الخاصة التي تنشأ عن التدفق السياحي إليها.

- **التعمير:** نجحت السياحة في المحافظة على العديد من المباني و المناطق من خلال إعادة اعمارها و استخدامها كمناطق جذب سياحية جديدة أو باستخدامها كأماكن إقامة السائحين، فقد استخدمت كثير من المصانع المهجورة كمتاحف و تم تحويل العديد من المناطق الصناعية إلى حدائق للعروض و الاحتفالات، و باستخدامها كفنادق متميزة تجذب الكثير من السياح و بذلك استفادت البيئة من خلال حماية أماكن معرضة للاختفاء.

الفرع الخامس: الآثار العمرانية:

إن محتوى السياحة يفرض على المتدخلين في السياحة، لاسيما المستثمرين و الدول التي تسعى إلى تنمية سياحتها و تطوير صناعتها السياحية، تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في مختلف النشاطات السياحية لضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي، و يقصد بهذا المفهوم

إقامة منشآت سياحية بحيث يتم تصميمها و بنائها بطريقة تنسجم مع السياق الطبيعي و الثقافي لتلك المناطق التي تشيد فيها.[1]

و لهذا تسعى العديد من دول العالم إلى تحقيق التكامل بين النشاطات السياحية و البيئة الطبيعية و الثقافية فظهر ما يسمى في مجال الفندقة بالفندق البيئي أو الفنادق الخضراء.

[1]– المادة 5 من القانون رقم 03–01، السالف الذكر.

خاتمـــــــــة

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن السياحة تعتبر قطاعا حيويا، فهي تعود بمنافع ايجابية للبلدان المستقبلة لها، لذلك تتنافس الدول لتنشيط هذا القطاع و لأجل ذلك تسعى إلى تطوير هياكلها و تحسين خدماتها بشتى الطرق، من أجل جذب و إقبال السياح إليها على أمل العودة مرة أخرى، فكلما كان هناك إقبال للسياح لهذه البلدان كلما ارتفعت إمكانية تطوير القطاع السياحي.

للسياحة دور مهم في تحفيز و تدعيم اقتصاديات الدول، وقد أصبحت مصدر هام للدخل القومي و العملات الصعبة، و كذا تنشيط الاقتصاديات الأخرى التي ترتبط بها، و أصبح لها دور فعال في التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت الدول تولي اهتماما بالغا من خلال الاستثمارات التي تقدمها في هذا المجال، و ذلك نتيجة للأداء الايجابي للاستثمار السياحي من خلق فرص العمل و الحد من البطالة و تحقيق إيرادات، و أيضا نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و تطوير البنية التحتية للدولة ما يؤدي إلى النهوض بهذا القطاع.

و الجزائر تزخر بعديد المقومات السياحية يمكن أن تجعلها تدخل ضمن السياحة العالمية لتميزها بموقع استراتيجي هام و مساحة واسعة و مناخ متنوع، بالإضافة إلى العادات و التقاليد التي تختلف من منطقة إلى أخرى.

و رغم ما ذكر سابقا إلا أن الجزائر لا زالت تعاني من ضعف النشاط السياحي و نقص إقبال السياح إليها، لذا حبذ الاهتمام بالسياحة في الجزائر لاعتبارها البديل الأمثل لقطاع المحروقات.

فـــرغم امـــتلاك الجزائـــر لطاقـــات نفطيـــة و التـــي تعـــد مـــن أهـــم مصـــادر الـــدخل الـــوطني، إلا أن تحقيـــق التنميـــة الاقتصـــادية يتطلـــب الاســـتعانة بـــأكثر مـــن مصـــدر، لـــذا تســـعى الجزائـــر جاهـــدة إلـــى تطـــوير القطـــاع الســـياحي، إذ ينبغـــي تشـــجيع الاســـتثمارات فـــي مختلـــف مجـــالات هـــذا القطـــاع، دون التركيـــز علـــى قطـــاع واحـــد و تهمـــيش القطاعـــات الأخـــرى و مـــنح المســـتثمرين ســـوءا كانوا أجانب أو محليين تحفيزات و تسهيلات للقيام بالمشاريع السياحية.

و مـــن خـــلال عرضـــنا لهـــذا الموضـــوع توصـــلنا إلـــى لنتـــائج و قـــدمنا اقتراحـــات وفقا لما يلي:

أولا: النتائج

– لقـــد تطـــورت ظـــاهرة الســـياحة مـــن فكـــرة الســـفر و التنقـــل إلـــى صـــناعة تحقـــق التنمية الاقتصادية للدول.

– أصـــبحت الســـياحة تســـاهم و بشـــكل واضـــح فـــي النـــاتج المحلـــي و تـــوفير اليد العاملة للدول.

– تعـــد الســـياحة بـــديلا للطاقـــة النفطيـــة إن أحســـن اســـتغلالها، و هـــذا مـــا تأكـــده عديد التجارب الدولية كما هو الحال بالنسبة لتونس مثلا.

– لـــم تعـــد الســـياحة نشـــاطا ترفيهيـــا، بـــل أصـــبحت تلعـــب دورا مهمـــا فـــي التنميـــة الاقتصادية و هو الدور الذي يجب التركيز عليه.

– تســـاهم الســـياحة بنســـبة كبيـــرة مـــن مـــداخيل العملـــة الصـــعبة و تحســـين ميـــزان المدفوعات، و توفير مناصب الشغل.

– على الصعيد الخاص بالجزائر فإن هذه الأخيرة تمتلك مقومات سياحية تمكنها من دخول مجال المنافسة العالمية.

– إن المشرع الجزائري و رغم ما جاء به من تشريعات و قوانين محاولة منه اللحاق بالركب الدولي، إلا أن هناك العديد من الجوانب التي لم يعالجها وفقا للمقاييس العالمية التي من شأنها أن تدفع بالاستثمار السياحي إلى الرقي.

– عدم التطبيق الفعلي للنصوص القانونية المتعلقة بتنظيم النشاط السياحي حيث أن كثير من النصوص تبقى مجرد نصوص جامدة خالية من كل روح أو حياة.

– و لعل أهم ما يمكن أن يذكر كنتيجة هي الإقرار بأن العنصر البشري يبقى هو الإشكال الرئيس في تطوير قطاع السياحة، حيث و للأسف نفتقد إلى إطارات من شأنها أن تنهض بهذا القطاع بسبب ضعف التكوين و الطبيعة الخاصة للفرد الجزائري في التعاطي مع السياح، و هذا رتب أيضا إشكالا آخر تابع له ذو طبيعة إدارية تتمثل في بيروقراطية الإدارة الجزائرية على العموم في التعاطي مع المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي ما سبب إهدار العديد من الفرص الاستثمارية.

ثانيا: التوصيات المقترحة

بناء على ما سبق صغت مجموعة من التوصيات و هي:

– العمل على إدراج تخصصات جديدة في مجال السياحة على مستوى المعاهد و الجامعات.

– تحسين الخدمات و المرافق السياحية و المواصلات و الحفاظ على البيئة.

– توفير خدمات سياحية جديدة و تشجيع الاستثمار السياحي.

– وضع برامج ترويجية و اشهارات مختلفة لخدمة القطاع السياحي لبلوغ أهداف سياحية.

– العمل على تطوير البنية التحتية، خاصة بناء فنادق و أماكن تسلية، ما يساهم في توفير مناصب الشغل و بالتالي الحد من البطالة.

– وضع برامج توعية و زرع ثقافة السياحة لدى الأفراد للنهوض بالقطاع السياحي.

– العمل على استحداث و تنويع الاستثمارات السياحية في الجزائر، خاصة مع ما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية و تاريخية يمكن استغلالها في الاستثمار السياحي.

– العمل على توفير الأمن في الأماكن السياحية لسلامة السياح و أغراضهم، سواءا كانوا محليين أو أجانب.

– استعمال اللغة الإنجليزية خاصة، بالإضافة إلى اللغات الأخرى و ذلك من أجل استهداف و استقطاب أكبر عدد من السياح.

– الحفاظ على التراث التاريخي و الثقافي و ترميمه و الاعتناء بمحيطه.

– توفير وسائل النقل، لسهولة التنقل من منطقة إلى أخرى.

– التركيز على تكوين العنصر البشري من خلال وضع خطط تنمية بشرية لصنع إطارات ذات تكوين عالي من شأنها خلق و توفير مناخ مناسب للسياح.

– تفعيل النصوص القانونية ذات الصلة و وضع مخططات قصيرة و متوسطة و بعيدة الأمد للنهوض بالقطاع السياحي.

– تشجيع السياحة المحلية في المداشر و القرى و الأرياف و دعم الجماعات المحلية لتوسيع دائرة النشاط السياحي و ربطه أيضا بالصناعة التقليدية التي تزخر بها الجزائر.

– تشجيع الشباب من خلال اطر الدعم المالية الموجودة في خلق مشاريع سياحية.

– تشجيع المشاريع الصغيرة المتعلقة بالتراث التقليدي الجزائري و جعله فاعلا من فواعل السياحة.

– استغلال ما تزخر به الثقافة الجزائرية للترويج للسياحة على المستوى الدولي و العمل على استغلال المنظمات و المؤسسات الدولية التي تعنى بهذا الشأن.

– المحافظة على المكتسبات التراثية الموجودة و ترميمها للمحافظة على حق الأجيال المتعاقبة فيها.

– استغلال التنوع البيئي و الجغرافي و المناخي في تطوير السياحة

– تشجيع السياحات المتاحة كالسياحة الجبلية و الصحراوية و وضع برامج معدة مسبقا في شكل تظاهرات و فعاليات ثقافية و رياضة .

قائمة المراجع

المصادر و المراجع:

أولا: المصادر

01- القوانين

- القانون 98-04 مؤرخ في 15 يونيو 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي، جريدة رسمية، عدد 44، صادر في 17 يونيو 1998.

- القانون رقم 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11، مؤرخة في 2003/02/19.

- القانون رقم 03/03 المؤرخ في 2003/02/19 المتعلق بمناطق التوسع و المناطق السياحية، الجريدة الرسمية، العدد 11، مؤرخة في 2003/2/19.

02- الأوامر

- أمر رقم 66-62 مؤرخ في 26 مارس 1966، يتعلق بالمناطق و الأماكن السياحية، الجريدة الرسمية، عدد 28 صادر في 8 أبريل 1966، ملغى بموجب قانون رقم 03-03.

- أمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47، 2001.

03- التنظيمات

- مرسوم رئاسي رقم 02-479 مؤرخ في 31 ديسمبر 2002، يتضمن إنشاء المجلس الوطني للسياحة و يحدد صلاحياته و تنظيمه و عمله، الجريدة الرسمية، عدد 89 صادر في 31 ديسمبر 2002.

- مرسوم تنفيذي رقم 94-39 مؤرخ في 25 يناير سنة 1994، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية، الجريدة الرسمية، عدد 05 صادر في 26 يناير.

- مرسوم تنفيذي رقم 98-70 مؤرخ في 27 فبراير 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، عدد 11 صادر في أول مارس 1998.

ثانيا- المراجع

01-الكتب

- أحمد عبد السميع عبد الجبار، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا النشر و الطباعة، طبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2003.

- أحمد ماهر و عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة المنشآت السياحية و الفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999.

- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

- خالد كواش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007.

- دلال عبد الهادي، دراسات في أساسيات السياحة، دار الفتح للطباعة و النشر، مصر، 2003.

- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار راية، الأردن، 2008.

- عبد القادر إبراهيم حماد و ناصر محمود عبد، مدخل الى الجغرافية السياحية، دار الوراق، الأردن، 2013.

- عبد الكريم عون، جغرافية الغذاء في الجزائر، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

- عصمت عدلي، الأمن السياحي و الأثري قي ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

- فؤاد السيد الميلجي، المحاسبة في الأنشطة السياحية و الفندقية ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999.

- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997.

- محمد الصيرفي، السياحة و البيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

- محمد عبيدات، التسويق السياحي الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 2007.

- مصطفي يوسف كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، دار رسلان، سوريا،2009.

- موفق عدنان عبد الجبار، أساسيات تمويل و الاستثمار في الصناعة السياحية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- نائل موسى محمود سرحان، مبادئ السياحة، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001.

- نعيم الطاهر و سراب الياس، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن ، 2007.

- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

02- الأطروحات و المذكرات

أ- الأطروحات:

- الويزة قويدر، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009.

- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

- عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SADAT2025، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2013/2012.

ب- المذكرات:

- نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية، جامعة وهران 2014/2013.

- بشيرة عالية، السياحة الجزائرية و دورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو ثقافي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر، 2010/2009.

- خديجة الحاج مسعود، دور اقتصاديات السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

- صليحة عشي، الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة ، 2005.

- عبد الجبار جبار، السياسات السياحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009.

- منير عبد القادر، "واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

- نسرين بوزهران، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.

03- المقالات

- بركان أمينة، السياحة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد01، المركز الجامعي لتيبازة.

- خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

04- المداخلات

- صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط الاندماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول: تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، يومي 27/26 أفريل 2003.

- مسعود مجطينة، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر كتجديد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، يومي 14 و 2003/12/20.

- سليمان ناصر، قطاع السياحة في الجزائر، الوقع و متطلبات التأهيل، ولاية غرداية، الملتقى العلمي الثامن حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، و في بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، يومي 20/19 ديسمبر 2009.

-الياس شاهد و عبد النعيم دفرور، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني و المؤسساتي، الملتقى العلمي السابع حول مقومات و تحديات الاستثمار في القطاع السياحي

بالجزائر، مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، يومي 09-10 جانفي 2017.

- لـــويزة فرحـــاتي، معوقـــات الاســـتثمار الســـياحي فـــي الجزائـــر و ســـبل ترقيتـــه و النهـــوض بـــه، الملتقـــى العلمـــي الســـابع حـــول مقومـــات و تحـــديات الاســـتثمار فـــي القطـــاع الســـياحي بـــالجزائر، مخبـــر السياســـات التنمويـــة و الدراســـات الاستشـــرافية، جامعـــة اكلـــي محنـــد اولحـــاج، البـــويرة، يـــومي 09-10 جـــانفي 2017.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر و عرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة	06
المبحث الأول: ماهية السياحة	07
المطلب الأول: نشأة و تطور السياحة	07
الفرع الأول: التطور التاريخي للسياحة	07
أولا: مرحلة العصور القديمة	08
ثانيا: مرحلة العصور الوسطى	09
ثالثا: مرحلة العصر الحديث	10
رابعا: المرحلة المعاصرة	12
الفرع الثاني: المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر	12
أولا: مرحلة ما قبل الاستقلال	12
ثانيا: مرحلة ما بعد الاستقلال	13
المطلب الثاني: مفهوم السياحة و السائح	16
الفرع الأول: تعريف السياحة.	16
الفرع الثاني: تعريف السائح	20
المطلب الثالث: خصائص السياحة	23
المطلب الرابع: أهمية السياحة	25
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية	26
الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية.	26
الفرع الثالث: الأهمية السياسية	27
الفرع الرابع: الأهمية الثقافية	27
المبحث الثاني: مضامين السياحة	27

المطلب الأول: أنواع السياحة	28
الفرع الأول:الأنواع العامة للسياحة	28
أولا: وفقا لعدد الأشخاص المسافرين.	28
ثانيا: وفقا للسن	28
ثالثا: وفق للنظام الجغرافي.	29
رابعا: وفقا للغرض.	30
خامسا: وفقا للجنسية.	32
سادسا: وفقا لمدة الإقامة.	33
الفرع الثاني: أنواع السياحة في الجزائر	34
أولا: السياحة الساحلية.	34
ثانيا: السياحة الجبلية.	35
ثالثا: السياحة الصحراوية	36
المطلب الثاني: دوافع السياحة.	37
المطلب الثالث:مقومات السياحة	38
الفرع الأول: المقومات العامة للسياحة	38
أولا: الموارد السياحية الطبيعية	39
ثانيا المقومات السياحية البشرية.	40
الفرع الثاني: مقومات السياحة في الجزائر	40
أولا: المقومات الطبيعية:	41
ثانيا: المقومات التاريخية و الثقافية.	43
الفصل الثاني:النظام القانوني االسياحة و دوره في التنمية	47
المبحث الأول: النظام القانوني للاستثمار السياحي	48
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي	48
المطلب الثاني: الإطار التشريعي للاستثمار السياحي	51
الفرع الأول: القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة	52
أولا: المقصود بالنشاط السياحي	52

ثانيا: التنمية السياحية	53
ثالثا: التهيئة السياحية	54
الفرع الثاني: القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية	55
أولا: المقصود بناطق التوسع السياحي	55
ثانيا: العقار السياحي	56
ثالثا: استغلال العقار السياحي	57
رابعا: المرسوم التنفيذي رقم 23-07 الصادر بتاريخ 2007/01/28 المتعلق بطريقة بيع العقار السياحي داخل مناطق التوسع	58
الفرع الثالث: قانون رقم 03-02 المتعلق بقانون الاستغلال السياحي للشواطئ	59
المطلب الثالث: القوانين و الهيئات الداعمة للسياحة في الجزائر	60
الفرع الأول: القوانين الداعمة للسياحة	60
أولا: قانون النقد و القرض:	60
ثانيا: قانون الاستثمار	61
ثالثا: قانون الخوصصة لسنة 2001	62
الفرع الثاني: الهيئات الداعمة في تنمية القطاع السياحي	63
أولا: الإدارة المركزية	63
ثانيا: الديوان الوطني للسياحة	63
ثالثا:الوكالة الوطنية لتنمية السياحة	64
رابعا: المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية	65
خامسا: اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية	66
سادسا: المجلس الوطني للسياحة	67
المبحث الثاني: الآثار التنموية للسياحة على الاقتصاد الوطني	68
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة	68
الفرع الأول: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات	68
أولا: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية	68
ثانيا: تحسين ميزان المدفوعات	69

الفرع الثاني:أثر السياحة على التشغيل	70
الفرع الثالث: تنويع و إعادة توزيع مصادر الدخل الوطني	71
أولا: تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني	72
ثانيا: السياحة و إعادة توزيع الدخل	72
الفرع الرابع: أثر السياحة على تنشيط الحركة التجارية و على المستوى العام للأسعار	72
الفرع الخامس: تقليص تسرب النقد الوطني نحو الخارج	73
الفرع السادس: : أثر السياحة في تنشيط الاستثمار و نقل التقنيات التكنولوجية	74
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية و الثقافية	75
المطلب الثالث: الآثار الأخرى للسياحة	78
الفرع الأول: الآثار السياسية	78
الفرع الثاني: أثر السياحة في تنمية المهارات الإدارية و خلق طبقة جديدة من المديرين	79
الفرع الثالث: أثر السياحة على قطاعي المواصلات و الاتصالات	79
الفرع الرابع: الآثار البيئية	80
الفرع الخامس: الآثار العمرانية	81
خاتمة	84
قائمة المراجع	89
الفهرس	97